أثر العلاقات الروسية الإيرانية على الأزمة السورية بعد الثورات العربية

د. منير موسى أبو رحمة [259]

د.بن بختي عبد الحكيم [260]

مقدمة:

لا تزال كلا من روسيا الاتحادية والجمهورية الإسلامية الإيرانية تُركز جهودهم على تعزيز موقع ومكانة النظام السوري والرئيس "بشار الأسد"، حيث سخرت كلا من موسكو وطهران كل الإمكانات لتحقيق استراتيجية تعزيز مواقع النظام السوري التفاوضية قبل انعقاد مؤتمر جنيف"2" على المناطق السورية الأكثر أهمية بالنسبة للنظام السوري الحالي، والمتمثلة في مناطق "حمص" و"ريف دمشق"، حيث أن هاتين المنطقتين بمثابة "قلب سورية" أو "سوريا المفيدة"، والتي تشمل المنطقة الغربية الوسطى الممتدة من دمشق جنوباً، وحتى مناطق الساحل في الشمال الغربي مروراً بحمص وحماة.

فمنذ توقيع اتفاق موسكو بين وزير الخارجية الأمريكي "جون كيري"، ونظيره الروسي "سيرجي لافروف"، مطلع مايو2013، والذي جرى على أثره الدعوة لعقد مؤتمر دولي جديد لحل الأزمة السورية، يُسفر عن تحقيق انتقال سياسي على قاعدة المشاركة بين النظام الحاكم والمعارضة، بدأ نوع من السباق على الأرض لتعزيز مواقع الطرفين التفاوضية.

فمع إعلان الاتفاق، بدأ الطرفان الروسي والأمريكي في عجلة من أمرهما لعقد المؤتمر، فضرب له موعد مع نهاية مايو2013؛ وعلى الرغم من أن البعض اعتقد منذ اللحظة الأولى أن وزيري الخارجية الروسي والأمريكي ربما تسرعا في ضرب هذا الموعد، أو ربما فشلا في توقع حجم الصعوبات التي تحول دون عقده بهذه السرعة، فقد بدا أن السلوك الروسي كان مقصوداً، والذي اتضح أنه يسعى لعدة أهداف – بعد تسجيله نقاط في اتفاق موسكو بإغفال ذكر مصير الرئيس "بشار الأسد" – لشراء الوقت للنظام السوري الذي بدا منهكاً بعد سلسلة نجاحات حققتها المعارضة السورية؛ على الصعيد العسكري بدءاً من نوفمبر2012 خاصة في مناطق الشمال، وكذلك على الصعيد السياسي، إذ اكتملت عملية نزع الشرعية عن النظام السوري من الناحية العربية، عندما جرت دعوة الائتلاف الوطني لقوة الثورة والمعارضة السورية لحضور القمة العربية في الدوحة نهاية مارس 2013، إذ تم تسليمه مقعد سوريا، ومن الناحية الميدانية سيطرت المعارضة خلال هذه الفترة على منطقة "الرقة"، وكانت تحقق تقدماً ملحوظ في مناطق أخرى من البلاد، مثل "درعا" في الجنوب.

من أجل تحقيق الاستراتيجية الروسية – الإيرانية، سخر هؤلاء الحلفاء للنظام السوري كل الإمكانات للسماح له بتحقيق هذه الأهداف؛ ففي حين تولت موسكو تقديم ما يلزم من سلاح ومن غطاء سياسي ودبلوماسي، قدمت طهران دعماً مادياً ولوجيستياً واستشارياً، كما دفعت بقوات من حلفائها الشيعة في عموم المنطقة للقتال إلى جانب النظام الذي لم يكن لديه ما يكفي من مقاتلين للزج بهم في أتون

[259] أستاذ محاضر أ، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان.

[260] أستاذ محاضر ب، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان.

الصرع، ونتيجة الاستعانة بقوات من حزب الله اللبناني وميلشيات عراقية مختلفة، تمكن النظام السوري من إطباق الحصـــار على "الغوطة الشـــرقية" في "ريف دمشـــق"، لكن نجاحه الأبرز كان في "حمص" عندما تمكن من استعادة مدينة "القصير" الاستراتيجية الواقعة على خط إمداد رئيس المعارضة المسلحة من لبنان المجاور.

لقد ظلت كلا من روسيا وإيران على مدى العاميين الماضيين ويزيد ترقب نتائج ما حققه التحالف الدولي بقيادة الولايات ضد النظام السوري من ناحية و"تنظيم داعش" من ناحية أخرى، وعند مراجعة وتقييم ما تحقق وجدت أن الأوضـــاع ازدادت ســـوءاً في ســـوريا، وأن "تنظيم داعش" لم تلحق بقواتها وقواعدها خسائر تؤثر على مدى انتشارها وسيطرتها على عدة أقاليم عند الحدود المشتركة بين سوريا والعراق، لم يؤثر على ســـيطرة "تنظيم داعش" على عدة مناطق منتجة للبترول الذي تبيعه وتحصـــل منه على عائد يومي يقدر بنحو مليون ونصف المليون دولار يومياً[261]، وهو ما يضمن له تمويلاً ذاتياً لشراء الأسلحة والمعدات العسكرية والإنفاق على قواته، ولم تتوقف المساعدات المباشرة وغير المباشرة التي يحصل عليها.

كما رأت كلا من موسكو وطهران أن استمرار وجود "تنظيم داعش" يعطى لدول الحالف المبرر للتدخل العسكري في الأراضي السورية دون إذن من السلطات السورية، كما إنه باستمراره يؤدى إلى تدمير أكبر قدر من البنية الأساسية، والآثار، والمرافق العامة في سوريا، وإعاقة الحياة الاقتصادية والاجتماعية للشعب السوري في عدة أقاليم مما يدفع سكانها إلى النزوح خارج مواطنهم أو الهجرة إلى الدول المجاورة أو إلى الدول الأوروبية[262].

لقد تأكد لكلا من روســـيا وإيران أن توقيع الدول الخمس الدائمة العضـــوية في مجلس الأمن، بالإضافة إلى ألمانيا الاتفاق الخاص بالملف النووي الإيراني قد وضع حداً لسياسة المواجهة مع الأخيرة، وبداية لمرحلة جديدة من التعاون معها، كما أن هذا الاتفاق قد ضمن لدول الخليج العربية أن إيران ملتزمة بعدم الاتجاه إلى إنتاج أسلحة نووية، ومن ثم فإن استمرار اتباع سياسة محاربة إيران في مناطق تمددها في المنطقة وخاصـــة في ســـوريا لن يؤدى إلا إلى مزيد من المنازعات المســـلحة وعدم الاســـتقرار، دون مبررات قوية تدعو إلى ذلك، وأن الأفضل هو تكثيف الجهود في الاتجاه نحو التسوية السياسة في سوريا بمشاركة كافة الأطراف الضالعة في الأزمة السورية وإقامة تحالف إقليمي لمواجهة التنظيمات الإرهابية، وتشجيع كافة الأطراف السورية، حكومة ومعارضة، على وضع بينا جنيف "1" بشأن الأزمة السورية، الصادر 30 يونيو 2012 موضع التنفيذ[263]، وضرورة وأهمية مشاركة كلا من المملكة العربية السعودية وتركيا، والمعارضة السورية ونظام الرئيس "بشار الأسد" في العمل على التوصل إلى تسوية سلمية.

([261]) Payam Mohseni, "The Russian Intervention in Syria", In: "Disrupting the Chessboard Perspectives on the Russian Intervention in Syria", **The Iran Project**, Harvard, Belfer Center for Science and International Affairs, Harvard Kennedy School, October 2015, pp.13-15.

([262]) السفير رخا احمد حسن، "أبعاد التدخل العسكري الروسي في سوريا"، **مجلة الدبلوماسي**، القاهرة، وزارة الخارجية المصرية، النادي الدبلوماسي المصري، العدد240، السنة الرابعة والعشرون، أكتوبر 2015، ص ص22-23.

([263]) **المرجع السابق**، ص23.

مشكلة الدراسة:

انفردت الولايات المتحدة وبعض دول التحالف الدولي بحل مفاده إيهام العالم بضـــرب "تنظيم داعش"، ذلك الخطر الحال بجميع الأطراف عن طريق ضـــربات جوية فاشـــلة ظاهرها الجدية وباطنها ينطوي على رسالة مفادها استمرار "تنظيم داعش" في الضغط على نظام "بشار الأسد" ليترك حكم سوريا فوراً، ولم تتصدى للرد على السؤال، ماذا لو ترك "بشار الأسد" حكم سوريا الآن؟،... لسوف تتعرض البلاد للتفكك والتحلل، بل أن الموقف أخطر من ذلك حيث البديل مظلم وهو تسـلط "تنظيم داعش" على سـوريا وتفتيتها ثم تكوين بؤرة خطر على المستوى الإقليمي والدولي.

وعلى ضـوء ذلك تدخلات كلا من روسـيا وإيران وبقوة لتجنب الوصـول إلى هذه المرحلة، والتي فشل التحالف الغربي في تجنبها نتيجة التقاعس في ضرب "تنظيم داعش" بجدية، واردات موسكو وطهران اتخاذ إجراءات حازمة في محاربة "داعش" و"جبهة النصرة" لتجنيب سوريا، والمنطقة بل والعالم موجة غير مسبوق من عدم الاستقرار، لا علم لأحد بتداعياتها، هذا من جانب.

من جانب آخر، إن التدخل الروسي والإيراني في سوريا، بثقله السياسي وزخمه العسكري، لابد وأن يحمل في طياته، بالطبيعة، مصـــالح حيوية وأهداف اســـتراتيجية بعيدة المدى ومتعددة الجوانب. وأن يكون له – في المقابل – تداعيات مؤثرة على سـاحتهما وفي جوارهما. وهو أمر يصـعب تمرريه بسـهولة من طرف القوى الغربية. خاصة مع علمها أن الرئيس الروسي "بوتين" قد غير استراتيجية بلاده منذ شعوره بالخداع الغربي في ليبيا، حيث اتجه إلى إذكاء الشعور القومي الروسـي، واتباع استراتيجية هجومية جريئة في المناطق الحيوية للمصالح الروسية في الشرق الأوسط وأوروبا، وهو الأمر الذي يفسر رد الفعل الغربي المتواطئ من حادثة تحطم الطائرة الروسـية على أرض سـيناء، الذي عكس رغبته في التشـهير بروسـيا، ودخول معركة سـياسـية معها على الأرض المصـرية[264]، وهو ما أصـبح يثير المخاوف الروسـية من احتمالات إقدام الدول الغربية – إذا ما طال أمد التدخل في سوريا – بمد المعارضة السورية بأسلحة نوعية تعقد مهمة روسيا، وتطيل أمد الصراع، وتزيد معاناة الشعب السوري.

كما أن الأزمة الســـورية ما تزال على بدايتها منذ اندلاع الثورة في 15مارس 2011 تنوء بثقل التجاذبات الإقليمية والدولية، التي ما فتئت تزداد حدة بمرور الوقت، حيث جاء التدخل الروســـي والإيراني في وقت تقطعت فيه أوصـال الدولة السـورية، وفقدت فيه السـيطرة على جزء كبير من أراضـيها، وتعددت جبهات المعارضـة وتشـتت، وتحول معها الصـراع في السـاحة السورية من أزمة داخلية إلى صـراع إقليمي دولي متعدد الأطراف، مما جعل هذه الأزمة تدور في حلقة مفرغة بين مسار عسكري لم يتم حسمه، نتيجة وجود قرار دولي يحول دونه، ولا الإرادة قائمة للدفع نحو حل ســياســـي يحفظ ما بقي من قدرات ومقدرات الدولة السورية، وأيضا ملامح مسار سياسي يصعب تحديد مضمونه للتباين الواسع بين مصالح الأطراف

([264]) سعيد رفعت، "دور الأوضـاع السورية في استدعاء التدخلات الخارجية وتصـعيد النشـاطات الإرهابية"، **شؤون عربية**، القاهرة، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، العدد164، شتاء 2015، ص ص5-16.

المعنية وتناقضها مما جعلها تخوض حروباً متداخلة ومتعارضة يدفع ثمنها الباهظة الشعب السوري، حيث يجرى في سوريا تصفية حسابات إقليمية ودولية ذات أبعاد جيواستراتيجية، غير ذات صلة بتطلعات الشعب السوري ولا بالأهداف التي قاموا من أجلها بثورتهم، وعلى ضوء ذلك تدور هذه الدراسة حول إشكالية مركزية تتمثل في التساؤل الرئيس التالي:

ما هو حجم وحدود ومستويات تأثير العلاقات الروسية الإيرانية على الأزمة السورية بعد الثورات العربية؟

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى محاولة رصد كيفية تأثير العلاقات الروسية الإيرانية على الأزمة السورية منذ اندلاع الثورة السورية 2011، حيث إن رؤى كلا من روسيا وإيران تجاه الأزمة السورية تلاقت عند هدف محدد تمثل في حماية نظام "بشار الأسد" حليفهم من الانهيار والسقوط، وانتصار فصائل المعارضة، ولكن ليس إنقاذ النظام السوري هدفاً بحد ذاته، بل هو وسيلة لإثبات الذات والتقدم خطوة للقيام بدور إقليمي كبير وهذا بالنسبة لإيران، أما لروسيا فلإثبات التقدم خطوة أخرى للقيام بدور دولة عظمى عالمياً في منطقة الشرق الأوسط، واثبات عملياً أن التحالف الدولي الذي تقوده الولايات المتحدة غير عملي، ولم يحقق أيا من الأهداف التي أعلنها عند تشكيله، بل أدى إلى زيادة قوة وانتشار "تنظيم داعش" حتى في العراق والمفترض أنها تحت الرعاية الأمريكية، كما لن تقبل كلا من روسيا وإيران من أن يهزم نظام حليف قوي لهم في الشرق الأوسط، خاص أن النظام السوري يعتمد على روسيا في التسليح والعقيدة العسكرية.

أهمية الدراسة:

تتضوي هذه الدراسة إلى إطار دارسة مدى تأثير العلاقات الروسية الإيرانية على الأزمة السورية منذ اندلاع الثورة السورية 2011، والتحولات والتداعيات الحاصلة فيها، ومن ثمة الإلمام بالتوجهات الحديثة لهذه العلاقات من خلال مكانة الأبعاد الجيوسياسية والاستراتيجية والثقافية والتاريخية في السياسة الخارجية لهذه الدول، ودوره في توطيد – أو العكس – علاقاتهم بعضهم البعض إقليمياً ودولياً، وبما أن كلا من روسيا وإيران من أهم الدول الفعالة في منظومتهما إقليمياً ودولياً.

منهج الدراسة:

للتعامل مع التساؤل والأهداف التي طرحتها الدراسة، اعتمدنا على مقاربة منهجية تكاملية قائمة على توظيف مجموعة من المناهج المتمثلة، باستخدام المنهج التاريخي، حيث تأثير المعطى التاريخي في توجيه كلاً من السياسة الخارجية الروسية والإيرانية معاً، وكلاً على حدا في تفاعلها مع الدولة السورية قبل اندلاع الثورة وبعدها، وصولاً إلى الفترة الحالية، وأيضاً بالنظر إلى التحالف التاريخي الموجود على أرض الواقع، المتمثل في وجهه الثلاثي بينهما.

كما سيجرى الاعتماد على المدخل الواقعي في العلاقات الدولي، لتحليل كل من مدركات روسيا الاتحادية، وإيران، وسوريا، للوضع القائم في المنطقة. حيث يعد هذا المدخل أفضل المداخل النظرية وأكثرها ملائمة لتفسير سلوكيات الدول في العالم النامي وتصرفاتها. فعلى الرغم من التطورات التي شهدها النظام الدولي والإقليمي معاً، من تزايد الدور الذي تمارسه أطرافه الفاعلة، وتزايد وتيرة الاعتماد والتبادل الاقتصادي بينهما بفعل ثورة الاتصالات والمواصلات، فإن منطقة الشرق الأوسط لا تزال تحت وطئه المدخل الواقعي.

ذلك لأن دول الشرق الأوسط وعلى رأسها دول موضوع الدراسة – روسيا، إيران، سوريا – مازالت هي الفاعل الرئيس في قلبه، ومازالت – الصراعات المسلحة المحلية، البينية، الإقليمية، والتنافس الإقليمي والدولي – يحكموا العلاقات بين الأفراد والجماعات، والدول. وهذا من جانب، ومن جانب آخر، فإن وجود الدولة في منطقة الشرق الأوسط – اليوم – مهدد بدرجة كبيرة، سواء كان من جانب بعض الجماعات المحلية الداعية إلى الانفصال والحكم الذاتي، التنظيمات الإرهابية/الجهادية، والحرب الأهلية، أو من جانب القوى الإقليمية العدائية والعدوانية، أو من جانب القوى الدولية التوسعية، التي تسعى لفرض هيمنتها على هذه المنطقة، من أجل التحكم في مقدراتها وموقعها الجغرافي الحيوي، أو السيطرة على مواردها الطبيعية ذات الفوائد الاقتصادية الكبيرة للنظام الدولي.

كما أن إدراك القيادة السياسية أو صانع القرار للمتغيرات الداخلية والخارجية أمر لا غنى عنه في فهم العلاقات الدولية أو السياسة الخارجية لأي دولة كانت، ومادامت هذه الدراسة التي تحاول بحث وتحليل مدى درجة تأثير النسق العقائدي في تحديد السياسة الخارجية الروسية والإيرانية تندرج ضمن هذا الإطار، فإن ذلك يستدعي الاستعانة بالمنهج الإدراكي على نحو واسع في تحليلها؛ لأن صانع القرار في كلا الدولتين – روسيا، إيران – يتصرف في حدود فهمه وإدراكه للواقع السياسي المحيط به، وهذا التصرف يساعد على فهم الكيفية التي يدرك بها الأمور صانع القرار في كلا البلدين، وعلى فهم التأثيرات المعرفية الذهنية، من عقائد، إدراكات، قيم، في تحديد توجهات سياسته الخارجية وانعكاساتها على الأزمة السورية.

ويتطلب هذا الأمر معرفة مدى تأثير النسق العقائدي الوطني في سلوك صانع السياسة الخارجية لدولتين المتغير المستقل، وأثره في توطد العلاقات معاً، وانعكاساتها على سوريا وأزمتها في الفترة 2011 –2016، ومن هذا المنطلق سيتم الاستعانة أيضاً بنظرية التحالفات من منطلق المنفعة المتبادلة، حيث أن العلاقات الدولية تستند لمنهج المنفعة المتبادلة بين الدول.

ومن أهم مقولات هذه المنهجية التكاملية بفروعها، وأسسها النظرية التي تقول إن الدول – القومية Nation – State هي الفاعل الرئيس في السياسة الدولية التي لا تهتم في ظل وجودها بنظام دولي

فوضوي تنافسي تحكمه الصراعات، ويحكمه التنافس بين وحداته، مع انعدام سلطة عليا تمارس ضغوطاً على الحكومات الوطنية وترغمها على اعتماد سياسات بعينها، بتحقيق أمنها وضمانه وبقائها من خلال توسيع نطاق حيازتها من القوة المادية، ودعم استقرارها المحلي وتقوية بنيتها الداخلية، بطريقة تضمن حماية نظامها السياسي واستقلالها وسيادتها[265].

وأخيراً لمعرفة هذه العلاقة ومستقبلها، سيجرى الاعتماد على مقاربة الثقافة السياسية[266]، وذلك لمعرفة درجة تثير العامل الثقافي الذي كثيراً ما يتحكم في تحديد سلوك السياسة الخارجية الروسية والإيرانية وتوجهاتها، ويتضح هذا الأمر من خلال ما يظهر من تأثير لشخصيتا كلاً من "الرئيس الروسي "فلاديمير بوتين"، والرئيس الإيراني "حسن روحاني"، ومعتقداتهما في معالم سياسة بلادهم التي أحدثت تحولات جذرية في توجهاتها، وبالنظر أيضاً إلى المواقف التي اتخذها تجاه العديد من القضايا الدولية والإقليمية، وفي هذا السياق تنعكس شخصية كلا من الرئيسين سالفا الذكر ومعتقداتهما الروسية والإيرانية لتؤدى دوراً محورياً في توطيد العلاقات بينهما، مع الأخذ بالحسبان بتأثيرات التاريخ المشترك بينهما.

([265]) د.محمد السيد سليم، **تحليل السياسة الخارجية**، القاهرة، دار النهضة العربية، 1998، ص ص320-325، د.إسماعيل صبري مقلد، نظريات السياسة الدولية، **مرجع سابق**، ص ص40- 48.

- Mohammad S. Selim, "The Operational Code Belief System and Foreign Policy Decision Making: The Case of Nasser", **Doctoral dissertation submitted to the Dept**, of Political Science, Carleton University, Canada, 1979.

- James E. Dougherty & L. Pfaltzgraff, Contending Theories of International Relations, Lippincott, Philadelphia, 1971, pp.312-313.

- Hans J. Morgenthau, Politics Among Nations: The Struggle for Power and Peace, **Op. Cit**.

- Edward H. Carr, **The Twenty Years Crisis 1919 – 1939: An Introduction to the Study of Introduction Relations**, New York, Harper & Raw, 1964.

- Kenneth Waltz, **Theory of International Politics**, Long Grove, Waveland Press, 1979.

- Robert Gilpin, **War and Change in World Politics**, New York, Cambridge University Press, 1981.

Leon N. Lindberg, and Stuart A. Scheingold, Europe's Would-Be Polity: Patterns of Change in the European Community, **Op. Cit**.

([266]) Mark Tessler and Eleanor Gao, **Democracy and the political culture orientations of ordinary citizens: a typology for the Arab world and beyond**, Oxford, Blackwell Publishing Ltd., 2009, pp.197-207, at: http://www.lsa.umich.edu/UMICH/polisci/Home/People/Current%20Publications/Tessler_ISSJ_Article.PDF

تسمح هذه المنهجية التكاملية بإعادة قراءة العلاقات الروسية – الإيرانية قراءة واقعية صحيحة، إذ تتيح تحليل هذه العلاقات من خلال أكثر من منظور – استراتيجي، تاريخي، سياسي واقتصادي، ثقافي – وهو ما يجعلها ذات خصوصية تميزها من العلاقات الدولية الأخرى.

مفاهيم الدراسة:

هذه الدراسة هي تصور لمحاولة بناء مقاربة متكاملة تحليلية تضمن الموازنة بين العوامل البراجماتية والقيمية للعلاقات المذكورة وما مدى تأثيرها الدولي والإقليمي، فتأثير العوامل الثقافية والتاريخية والجيوسياسية والجيواقتصادية والجيواستراتيجية، في توجيه كلا من السياسة الروسية والإيرانية نحو النظام السوري في الفترة من عام 2011 – 2016، وانعكاسها على المستوى الدولي والإقليمي تتطلب وجود رؤية جديدة تعبر عن طموحات كل الأطراف وتطلعاتهما، ودعمها جديرة بالبحث والتحليل، حيث حاولت العلاقات الروسية الإيرانية السورية في وجهها الثلاثي، أو في وجهها الثنائي لأي من الأطراف الثالثة الموازنة بين هذه العوامل، وفق مبدأ الربح للجميع، وهذا ما ستحاول الدراسة بحثه وتحليله من خلال المفاهيم التالية، والإطار النظري اللاحق:

1) النظام الإقليمي (الإقليمية):

هو مفهوم حديث في دراسة العلاقات الدولية، حيث لم يتم تداوله إلا في الستينيات والسبعينيات من القرن العشرين، وأن كان يمكن إرجاع جذوره في الفكر السياسي المتعلق بالشئون الدولية منذ زمن بعيد حيث كان مفهوم الإقليمية أحد الموضوعات الأساسية في مجال التنظيم الدولي[267]، ودار جدل طويل حول ما سمي بالعالمية في مواجهة الإقليمية وأي المنهاجين ينبغي أتباعه لتنظيم المجتمع الدولي، وحفظ السلم بين الدول، فكان هناك من أقترح تنظيماً عالمياً يشمل جميع الدول وهؤلاء هم أنصار العالمية؛ بينما رأي آخرون، أن إقامة تنظيمات إقليمية هي الطريق الأفضل لتحقيق السلام والأمن الدوليين ذلك لأنه من الأيسر إقامة تنظيمات إقليمية. كما أن التنظيم الإقليمي قد يكون أكثر فاعلية، وأكثر قدرة على الحركة بالمقارنة مع التنظيمات الدولية، وأضاف أصحاب هذا الرأي أنه من الخطأ النظر إلى الإقليمية كبديل للعالمية[268].

كما أن مستوى النظام الإقليمي هو النظام التابع Regional or Subordinate System، وهو المستوى التحليلي الذي يستند على أن النظام الدولي، يتكون من أنظمة إقليمية أو فرعية، ويقصد به أن نظام التفاعلات الدولية في منطقة ما يحدد عادة على أساس جغرافي، أي على مستوى إقليمي، وحسب هذا المستوى فإن معرفة العلاقات والتأثيرات والمشاكل والقضايا في إقليم محدد، يساعد على فهم ومعالجة هذه المسائل، وبالتالي فهم ومعالجة النظام الدولي ككل. أيضاً وحسب هذا المستوى يمكن تحديد العلاقات

([267]) د.محمد السعيد إدريس، **تحليل النظم الإقليمية: دراسة في أصول العلاقات الدولية الإقليمية**، القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، 2001، ص ص7–9.

([268]) د.على الدين هلال، جميل مطر ، **النظام الإقليمي العربي: دراسة في العلاقات السياسية العربية**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثالثة، 1988، ص14.

والتأثيرات المتبادلة بين الدولي والإقليمي الأمر الذي ينطوي عليه تسهيل عملية الضبط والمراقبة والتحكم في القضايا القائمة وتلك التي يمكن أن تظهر مستقبلاً[269].

2) الدور الإقليمي:

عادة ما ينصرف الدور الإقليمي إلى الإقليم الذي تقع فيه الوحدة الدولية. فنادراً ما تطمح الوحدات الدولية إلى الاضطلاع بدور في أقاليم لا تقع فيها جغرافياً لأن قدرتها على الاضطلاع بأعباء الدول يكون باهظة في تلك الحالة، باستثناء الدول الكبرى التي قد تتوافر لها المقدرات للاضطلاع بأعباء الدور في أقاليم بعيدة عنها جغرافياً. ولكن الدول قد تغير من حدود الإقليم بما يتناسب مع طموحاتها، كما حدث حينما سعت الولايات المتحدة إلى إعادة تعريف الشرق الأوسط في إطار مشروع "الشرق الأوسط الأكبر" بحيث يشمل دولاً تقع في وسط وجنوبي آسيا، وحددت دورها في هذا الشرق الأوسط الذي تم توسيع حدوده ليشمل نشر الديمقراطية[270].

3) التكامل الإقليمي:

يعتبر التكامل أحد أشكال التفاعلات الدولية، وتثير دراسته كثيراً من المشاكل والقضايا سواء على المستوى النظري أو الجانب التطبيقي فيما يتعلق بجدواه ومجالاته وخصائصه وإمكانية تحقيقه، وما إذا كان يقصد به التكامل الدولي أم التكامل الإقليمي، حيث أن فكرة التكامل هي واحدة من الاتجاهات والنظريات والمتعلقة بكيفية صيانة السلم والأمن الدوليين وحل المنازعات بين الدولي. وفكرة التكامل كظاهرة علاج لتلك العلاقات بغرض التخفيف من حدة الصراعات والحروب أو القضاء عليها، وذلك للانتقال بمجموعة من الدول التي ترغب في التكامل إلى مستوى أرقي من التنظيم وتوزيع الوظائف والتعاون والتقدم[271].

عرف "ليون ليندبرج" "Leon Lindberg" التكامل الإقليمي بأنه العملية التي تجد فيها الدول نفسها راغبة أو عاجزة عن إدارة شؤونها الخارجية أو شؤونها الداخلية الرئيسية باستقلالية عن بعضها البعض، وتسعى بدلاً عن ذلك لاتخاذ قرارات مشتركة في هذه الشؤون أو تفوض أمرها فيها لمؤسسة جديدة منظمة دولية مثلاً، أو هي العملية التي تقتنع من خلالها مجموعة من المجتمعات السياسية بتحويل نشاطاتها السياسية إلى مركز جديد[272].

كما يُعتبر التكامل الدولي التكامل الإقليمي إحدى مسائله الأساسية، وقد برزت فكرة التكامل الإقليمي بعد الحرب العالمية الثانية وبداية الحرب الباردة، لتمثل مركزاً وسطاً ما بين الوضع الذي كان

([269]) David J. Myers, ed., **Regional Hegemons: Threat Perception and Strategic Response**, Boulder: Westview, 1991, pp.3-9.

([270]) د.محمد السيد سليم، "مفهوم الدور الإقليمي"، في: "التطورات المعاصرة لدور مصر الإقليمي"، **أوراق المؤتمر السنوي الثاني للبحوث السياسية**، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 30 – 31 ديسمبر 2008، ص ص14-16.

([271]) Laursen, Finn, "Comparative Regional Economic Integration: The European and Other Processes", **International Review of Administrative Sciences**, Vol. 57, 1991, pp.515-526.

([272]) Leon N. Lindberg, and Stuart A. Scheingold, **Europe's Would-Be Polity: Patterns of Change in the European Community**, Englewood-Cliffs, N.J.: Prentice-Hall, Inc. 1970.

سـائداً وهو انقسـام العالم إلى الدول، وبين الوضـع الذي يسـمح بإقامة حكومة عالمية. وعليه فالاهتمام بالتكامل الإقليمي يعود جوهره إلى نظرية أخلاقية وقيمية تقوم على بناء نمط من التفاعلات بين دول في إقليم معين، يؤدى إلى خلق أنماط جديدة ممكنة للمجتمعات الإنسانية بطريقة سلمية وعلى درجة عالية من التنظيم، مع خلق الشروط والعمليات اللازمة لتحقيق هذا الوضع[273].

4) التكامل السياسي:

يعد التكامل العملية التي تتضـمن تحول الولاءات والنشـاطات السـياسـية لقوى سـياسـية في دول متعددة ومختلفة نحو مركز جديد تكون لمؤسساته صلاحيات تتجاوز صلاحيات الدول القومية القائمة[274]، وانطلاقاً من هذا التعريف يضـيف البعض بعد جديد لدراسـة التكامل سـواءاً الدولي أو الإقليمي، والمتعلق بمسألة نقل الولاءات من إطارها المحلي الدولة القومية إلى إطارها الواسع التكتل بين الدول المتكاملة[275].

وعليه، يقصـد بالتكامل السياسـي إدماج المؤسـسـات السياسـية القومية ونقل السيادة على السياسـة الخارجية والأمنية إلى أجهزة دولية مشتركة، والتكامل السياسي لا يتطلب دائماً إلغاء الحكومات الوطنية – مثلما هو الحال في نموذج الوحدة الفيدرالية – ولكنه قد يقتصـــر على نقل ســـلطاتها في بعض الاختصاصات إلى هذه المؤسسات وفق نمط التكامل الكنفدرالي الذي لا يتطلب تخلي الدولة عن سيادتها الكاملة خصوصاً في سياستها الداخلية[276].

ومما لا شـك فيه أن التكامل السـياسـي يعد من أصـعب أنواع التكامل تحقيقاً وذلك أن هذا النمط من التكامل يؤدي إلى تقييد سياسة الدولة وسلطتها في عملية اتخاذ القرارات المناسبة لمواطنيها[277]. كما يصطدم هذا النوع من التكامل بالنزعات والاعتبارات القومية مما دفع بالبعض لاشتراط التكامل الاقتصادي كخطوة أولى سابقة له[278].

5) فجوة القوة – الدور Power – Role Gap:

طور "شـــارلز دوران" مفهوم فجوة القوة – الدور ، عن عدم الاتســـاق بين التغير في قوة الدولة ومكانتها، وبين دورها في النظام الدولي، وقد حدد "دوران" أربعة عناصـر متداخلة، تسـهم في تشـكيل هذه الفجوة، وهي[279]:

- تغير توقع الدول الأخرى لدور الدولة التي تعاني الفجوة.

([273]) د.محمد السعيد إدريس، تحليل النظم الإقليمية: دراسة في أصول العلاقات الدولية الإقليمية، **مرجع سابق**، ص 44-48.

([274]) جيمس دورتي، روبرت بالتسجراف، **النظريات المتضـاربة في العلاقات الدولية**، ترجمة وليد عبد الحي، بيروت، كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، 1985، ص ص268-270.

([275]) **المرجع السابق**، ص271.

([276]) د.إسماعيل صبري مقلد، **نظريات السياسة الدولية: دراسة تحليلية مقارنة**، الكويت، دار ذات السلاسل، 1982، ص ص377-379.

([277]) محمد محمود الأمام، **تجارب التكامل العالمية ومغزاها للتكامل العربي**، بيروت، مركز دراســات الوحدة العربية، 2004، ص ص244-246.

([278]) **المرجع السابق**، ص257.

([279]) إيمان محمد رجب، "الدور الإقليمي"، **سلسـلة مفاهيم**، القاهرة، المركز الدولي للدراسـات المستقبلية والاستراتيجية، العدد54، يونيو 2009.

- تغير تصور القائد السياسي لدور الدولة، من خلال التصريحات الرسمية وتوجهات السياسة الخارجية.
- تغير القوة العملياتية للدولة صاحبة الدور، والتي تتكون من قوتها العسكرية، والديموغرافية، والدبلوماسية.
- تغير القوة الهيكلية للدولة، والتي تتكون من قوتها الاقتصادية، من حيث بنية الاقتصاد، معد النمو الاقتصادي، الناتج المحلي الإجمالي.

ويجادل "دوران" بأن القائد السياسي عادة ما ينزع للمبالغة في تصوير الدور الذي يمكن لدولته القياه به، والذي لا يتناسب مع القوة العملياتية والهيكلية للدولة، أو مع توقعات الدول الأخرى، ومن ثم تظهر عدة فجوات على النحو التالي[280]:

- فجوة الدور – الدور: وتنشأ حين لا يتسق الدور الذي يتصوره القائد السياسي مع الدور الذي تتوقعه الدول الأخرى.
- فجوة الدور – القوة العملياتية: وتنشأ عندما تمارس الدولة دوراً لا يتسق وقوتها العسكرية، والديموغرافية، والدبلوماسية، والذي قد يكون نتيجة تعظيم القائد السياسي لتلك القوة، أو نتيجة تقليله من حجمها، أو نتيجة وجود قناعة لدية بضرورة انحسار الدولة، أيا كان ما لديها من قوة.
- فجوة الدور – الهيكلية: وتنشأ عندما تمارس الدولة دوراً لا يتسق وقوتها الاقتصادي، وهذا الوضع عادة ما يكون نتيجة وجود قناعة لدى القائد السياسي بضرورة انحسار دور الدولة، أيا كان حجم ما لديها من قوة اقتصادية.

6) العمل المشترك:

إن تصنيف العلاقات الدولية يمكن تصنيفه في نمطين أساسين[281]؛ أولهما، نمط العلاقات التعاونية، وبداخلة تدرج في المستوى. ثانيهما، نمط العلاقات الصراعية، وبداخله تدرج في المستوى. ثم أن العلاقات التعاونية تسود بين الدول التي تنتمي إلى أطر وبيئات اجتماعية وحضارية متشابهة، أو بين الدول التي تجمعها وحدة المصالح الاستراتيجية والأمنية[282]. والتعاون المقصود هنا يكون في كل الميادين التي تغطيها مصالح الدول[283]، ويعد التكامل الاقتصادي والسياسي أحد مظاهر التعاون الذي يستهدف تحقيق أهداف ومهام مركبة ومتكاملة[284]. كما يأتي الاندماج كأعلى مراحل التكامل، وبموجبه

([280]) إيمان محمد رجب، **المرجع السابق**.

([281]) د.عبد التواب مصطفي، "إشكاليات وتحديات جديدة: مستقبل التعاون العربي بعد الثورات"، **السياسة الدولية**، القاهرة، مطابع الأهرام، العدد 192، المجلد 48، أبريل 2013، ص23.

([282]) د.مصطفي علوي، "تجربة التكامل بين السودان ومصر: التكامل وتنسيق السياسات الخارجية"، **السياسة الدولية**، القاهرة، مطابع الأهرام، يناير 1987، موقع الأهرام الرقمي:
http://www.digital.ahram.org.eg/article.aspx?Serial=214354&eid=1498

([283]) د.إبراهيم احمد شلبي، **التنظيم الدولي**، القاهرة، مكتبة الآداب، د. ت، ص ص27-28.

([284]) عبد الرحمن تيشوري، **التكامل الاقتصادي العربي في مواجهة التحديات**، موقع المنتدى الاقتصادي، 4 نوفمبر 2005:
http://www.alalamy.hooxs.com/t18781-topic

تتوحد الدول في وحدة واحدة، يمكن أن تصل إلى توحيد سياسي ودستوري، ويجب أن يشمل الاندماج كل المجالات والقطاعات الاقتصادية، والاجتماعية، العسكرية ...، وتعد الوحدة – إذن – أعلى مستويات التعاون بين الكيانات السياسية الدولية، وإن تعددت صيغ الوحدة أو هيئاتها[285]. وعليه، يعد كل مذكر أعلاه تجسيد لمفهوم العمل المشترك.

7) سلة الصراعات:

كما أوضح البعض[286]، أن الصراعات السياسية في الشرق الأوسط كأرقام، ليس لها بداية، وليس لها نهاية. لا تدخل قوة كبرى إلى المنطقة إلا وتجد نفسها تخوض في كثير منها، والولايات المتحدة ليست استثناء، تخوض صراعات عديدة ليس دائماً بالصفة نفسها، وإنما بصفات مختلفة، فأحياناً، تخوض كطرف في مواجهة مباشرة ضد أطراف أخرى، مثلما هو الحال في صراعها ضد مشروع إيران النووي، أو ضد تنظيم القاعدة، أو مثلما فعلت من قبل في غزو العراق. وأحيانا كوسيط كدورها في الصراع العربي – الإسرائيلي، وأخيراً كشريك يدعم أطرافاً ضد أخرى، حيث يحكم تعامل واشنطن مع سلة الصراعات أربع محددات في منطقة الشرق الأوسط؛ أمن إسرائيل، تدفق النفط، حرية الملاحة في الممرات المائية، منع القوى العالمية المنافسة والإقليمية المتطلعة من التفكير في وضع قواعد السلوك Code Of Conduct تخالف المعمار الإقليمي الذي تريده للمنطقة.

وعليه، فسلة الصراعات متشابكة وليست منفصلة، تجرى بالتزامن وبالتقاطع مع بعضها، وتدخل فيما يسمى بالصراعات العشية Nested Games التي هي أشبه بدوائر أو حلقات مختلفة الأحجام. كل دائرة صغيرة تلتف حولها دائرة أكبر، إلى أن تتكون مجموعة من الحلقات والدوائر الأوسع تماماً، مثلما تصنع الطيور أعشاشها، ما إن ينفجر صراع في الحلقة الأضيق إلا وتبدأ آثاره تمتد لتصل إلى الحلقة الأوسع، والعكس صحيح. فما من صراع يقع في حلقة أوسع إلا وتعود آثاره إلى الحلقة الأضيق. وبالترتيب من الأضيق إلى الأوسع، تأتي أولاً الصراعات السياسية الداخلية، ثم الصراعات التاريخية، ثم صراعات المخاوف، وصراعات النفوذ[287].

8) القيادة الجماعية في الإقليم:

تعبر فكرة القيادة الإقليمية الجماعية من إطار حاكم للتفاعلات الإقليمية يتجاوز فكرة القوة الأحادية، وينبني على تعدد الفاعلين بصورة تؤدى إلى تحقيق المصلحة العامة لكافة الأطراف. وتذهب المدرسة البنائية في العلاقات الدولية إلى تأكيد أن العمل – القيادة – الجماعي يمكن أن يتحقق في أي سياق، فهي تستبعد شرط الهيمنة من قبل طرف ما أو أكثر كشرط للتوصل إلى صيغة مقبولة للقيادة الجماعية[288].

([285]) د.عبد التواب مصطفي، "إشكاليات وتحديات جديدة: مستقبل التعاون العربي بعد الثورات"، **مرجع سابق**، ص ص23-24.

([286]) د.إبراهيم عرفات، "منتصف الطريق: الولايات المتحدة وسياسة تقليل مخاطر صراعات "ما بعد الربيع العربي"، **ملحق تحولات استراتيجية: السياسة الدولية**، القاهرة، مطابع الأهرام، العدد 194، المجلد48، أكتوبر 2013، ص17.

([287]) **المرجع السابق**، ص19.

([288]) د.دلال محمود السيد، "مقومات مفقودة: معضلات "الدولة القائد" في النظم الإقليمية والدولية، **ملحق اتجاهات نظرية في تحليل السياسة الدولية: السياسة الدولية**، القاهرة، مطابع الأهرام، العدد196، المجلد 49، أبريل 2014، ص15.

وترتبط فكرة القيادة الإقليمية الجماعية بجانبين رئيسيين يصلحان للاقتراب من إقليم الشرق الأوسط في الوقت الراهن[289]؛ **أولهما**، تعاظم تأثيرات العولمة، وتنامي حدة الأزمات التي يعانيها الإقليم في المجمل بالقدر الذي يقلل من استفادة أعضاء الإقليم من موارده. **وثانيهما**، يتمثل في تعدد الفاعلين – سواء من الدول أو غيرها – بالإقليم، وتزايد طموحاتهم في المشاركة في القيادة. ولكي تتحقق فكرة القيادة الجماعية بشكل أمثل في هذا السياق التعددي، يتعين أن يدرك الفاعلون أن التعاون والعمل المشترك في مواجهة المشكلات هو المسار الأفضل الذي يحقق مصالح الأطراف المختلفة.

كما شهدت السنوات الأخيرة تزايد الاهتمام بمصطلح الشبكات الإقليمية، والتي من خلالها يمكن أن يتم تعزيز القيادة الجماعية على المستوى الإقليمي. فالمصطلح يستخدم في إطار دراسة العلاقات الدولية لتعريف العلاقة بين مجموعة من الوحدات أو الدول تنظم تفاعلاتها، سواء التجارية، أو الأمنية، أو الثقافية، على أساس اتفاق أو قانون معين هو الذي يحدد شكل وحجم واتجاه التفاعلات بين الأطراف المشتركة في هذه الشبكة، ولذلك تلاحظ المنحى المتصاعد في عدة أقاليم نحو تأسيس شبكات عديدة[290].

9) الدولة المنهارة:

تعد الدولة المنهارة من بين الموضوعات الحديثة نسبياً في حقل العلوم السياسية، وذلك رغم تحولها إلى مصدر لتهديدات أمنية، حيث تعد مجالاً لتنامي الإرهاب وتجارة الأسلحة والمخدرات، بالإضافة إلى غسيل الأموال، وعادة ما ارتبطت دراسة الدولة المنهارة بالأدبيات الخاصة بالعنف المدني والثورة[291]. وعليه، فالدولة المنهارة هي عبارة عن الدولة التي لم تعان فراغ سلطة، يصاحبه انتشار للجماعات المسلحة التي تسيطر على أجزاء من إقليم الدولة، فيما يشبه الدويلات الصغيرة[292].

كما أن الدول المنهارة، باعتبارها إحدى مراحل الدولة الفاشلة، هي الدولة العاجزة عن أداء وظائفها لفترة طويلة من الزمن، وعدم فاعلية الحكومة المركزية، وتآكل شرعيتها، وتراجع سيطرتها الأمنية على إقليمها، وانتشار حالة من عدم احترام القانون ومن غياب النظام[293].

([289]) د.دلال محمود السيد، **المرجع السابق**.

([290]) د.دلال محمود السيد، **المرجع السابق**.

– كارن أبو الخير، "دور الشبكات في تشكيل النظم الإقليمية"، **السياسة الدولية**، القاهرة، مطابع الأهرام، العدد189، يوليو 2012، ص68.

– Amitav Acharya, "Foundations of Collective Action in Asia: Theory and Practice of Regional Cooperation", in: G. Capannelli and M. Kawai (editors), **The Political Economy of Asian Regionalism**, Tokyo, Asian Development Bank Institute, 2014, p.2.

([291]) عبد الوهاب عمروش، "الدولة المنهارة: قراءة أولية في أسباب ومظاهر ومراحل انهيار الدول"، **ملحق اتجاهات نظرية: السياسة الدولية**، القاهرة، مطابع الأهرام، العدد 189، المجلد 47، يوليو 2012، ص24.

([292]) Badredine Arfi, "State Collapse in a New Theoretical Framework The case of Yugoslavia', **International Journal of Sociology**, Vol.28, No.3, Fall1998, pp.15-42.

([293]) عبد الوهاب عمروش، "الدولة المنهارة: قراءة أولية في أسباب ومظاهر ومراحل انهيار الدول"، **مرجع سابق**، ص26.

الإطار النظري:

من خلال الإطار النظري، تحاول الدراسة أن توصّف طبيعة أثر العلاقات الروسية الإيرانية على الأزمة السورية عشية الثورات العربية 2011، ومن ثم تحاول الدراسة أن تحلل مدى تفاعل حركة الثورات العربية مع النظام الإقليمي والدولي، ونتائجها بناء على التوصيف الذي تستنتجه. حيث تعددت النظريات في العلاقات الدولية التي توسم النظام الدولي أو حتى النظام الإقليمي بصفة الفوضوية، والمقصود بالفوضوية غياب السلطة المركزية على المستوى الدولي والإقليمي لتسوية النزاعات بين الفاعلين في النظامين. ولذلك تسعى الدول وبشكل دائما للحصول على المزيد من القوة، وحتى يتحقق ذلك فإنها لا تستطيع استخدام سياسة مثالية في العالم. وينطبق ذلك على تعاطي القوى الدولية أو الإقليمية مع الثورات العربية في مطلع عام 2011، إذ أدت المصالح الدولية في بعض الحالات دوراً سياسياً في حركتها ونتائجها. وعليه، يعد محور هذه الدراسة أثر العلاقات الروسية الإيرانية على الأزمة السورية في الفترة 2011 – 2016؛ نظراً لحداثة الدارسة، وأيضاً لغياب نظرية متكاملة تمكن الباحث من ضبط موضوع محل الدراسة بدقة، ومن ثمة تحليله، لذلك اعتمدت الدراسة بشكل رئيس على نظرية – معا – القوة، ومدخل المصالح القومية في نظرية القوة ، تحليل النظم، التكامل الإقليمي والمدرسة الواقعية، الواقعية الجديدة، والبنائية، ونظرية التكيف؛ والتي – النظريات سابقة الذكر – تركز على تحليل بنية النظام الدولي وتحولاته، ومدى تأثير ذلك على نسق العلاقات التي تتم فيه، وفق علاقة التأثير المتبادل بينهما، وكذلك على نظرية التكيف، والتي تناولها كل من الأستاذين "جيمس روزنو" و"مورتن كابلان"[294]، بالإضافة إلى نموذج المدخلات والمخرجات، ومن خلال المزج بين هاتين النظريات عن طريق النقاش النظري في السياق التالي.

حيث أُعتبر "مورتن كابلان" أحد أشهر رواد اتجاه نظرية النظم، والذي يعتقد أن هذه النظرية تسمح بتكامل المعلومات المستقاة من مختلف الميادين العملية، وتهتم بالتوصل للقوانين والنماذج المتكررة في كيفية عمل النظم الدولية الرئيسية كتوازن القوى، ونظام القطبية الثنائية، والفرعية منها، كحركة عدم الانحياز مثلاً، والاتحاد الأوروبي والجامعة العربية، وتحديد مظاهر الانتظام فيها، والتوصل لاستنتاجات عامة تتعلق بعوامل التوازن والاختلال التي تحكم تطور هذه النظم، وانتقالها من شكل لآخر[295].

وبالنسبة لنظرية التكيف كفكرة فقد قدم "جيمس روزنو" مساهمة كبيرة حول نظرية التكيف، في إطار نظرية السياسة الخارجية المقارنة، والتي ظهرت في ستينيات القرن العشرين، حيث أكد على كون

([294]) James N. Rosenau, **Turbulence in World Politics: A Theory of Change and Continuity**, Princeton, Princeton University Press, 1990, pp.5–13, Kaplan A. Morton, **System and Process in International Politics**, New York, John Wiley & Sons, 1957, pp.329–337, at: http://deepblue.lib.umich.edu/bitstream/handle/2027.42/68213/10.1?sequence=2

([295]) Kaplan A. Morton, **Ibid**.

السـلوك الخارجي للدول غير ثابت بل هو تكيفي في المقام الأول، لكن الإشـكالية المطروحة هي طريقة تكيف النظام السياسي مع البيئة الخارجية، حيث يوجد ثلاث أنواع[296]:

1- التكيف المرغم أو المفروض؛ ويتمثل في إبداء الدول اسـتعاداها لتغير سـلوكها أو إحداث تحول في مؤسساتها الداخلية استجابة لمطالب البيئة الخارجية.

2- التكيف المتصـــلب أو العنيف؛ ويكون عندما تلجأ الدول إلى تغيير البيئة الخارجية لتتناســـب مع اهتماماتها القومية.

3- التكيف المشجع؛ ويعنى مواجهة الدول لضغوط البيئتين الداخلية والخارجية من أجل تغيير سلوكها.

وهذا يعنى أن الســـلوك الخارجي للدول يختلف من مرحلة إلى أخرى. وعليه، خلُص "روزنو" إلى اختزال أنواع التكيف الثلاثة آنفة الذكر، في نوعين[297]؛ ســـلبي وإيجابي، والتكيف الإيجابي يعنى إحداث تغيرات على السلوك الخارجي للدولة دون المساس بهياكلها وأجهزتها الرئيسـية التي يقوم عليها المجتمع، في حين يتم التكيف الســـلبي بإحداث تحولات في الســـلوك الخارجي للدولة عن طريق الثورة على البني الأساسية بما يتوافق والتغيرات الدولية، ويمكن إدراج سوريا ضمن هذه الفئة.

كما تناولها – نظرية التكيف – بعض رواد نظرية النظم باعتبارها رد فعل للنظام السـياســي على التغيرات الحاصــلة في النظام الدولي[298]، حيث نجد من بين أهداف تحليل النظم معرفة مدى قدرة النظام السياسي على التكيف مع الضغوط والتغيرات الداخلية والخارجية.

كما ركزت معظم دراسات نظرية النظم على التحليل البنائي الوظيفي، فالاتجاه الوظيفي يؤكد على تكامل حركة الأجزاء وتســاندها، في حين تركز البنائية على الشــكل الذي يتخذه النظام لاســتمرار بقائه، وبهذا الصـــدد يميز "مارتن ليفي" بين الوظيفية البناءة والوظيفية الهدامة[299]، حيث تقوم الوظيفية البناءة بمسـاعدة النظام على التكيف، في حين تقلل الوظيفية الهدمة من قدرة النظام على التكيف[300]. وهنا تبرز بوضــوح فكرة التكيف لدى منظري النظم وتتعلق بمدى كفاءة النظام للاســتجابة والتكيف مع بيئة الداخلية والخارجية.

وبالرجوع إلى مدخل المصـــالح القومية في نطاق نظرية القوة، والذي فرض أن القوة الرئيســـية المحركة لسياسات الدول الخارجية تتمثل في السعي المستمر لحماية وتنمية المصالح القومية، ومن ثم فإن الدول في تنفيذها لســياســاتها الخارجية تحاول دوماً حماية مصـــالحها القومية، ويؤكد دعاة هذا مدخل

([296]) James N. Rosenau, Turbulence in World Politics: A Theory of Change and Continuity, **Op. Cit**., pp.36-41.

([297]) **Ibid**., pp.36-41.

([298]) **Ibid**., pp.71-76.

([299]) John Levi Martin, **Social Structures**, Princeton, New Jersey, Princeton University Press, 2009, pp.14-26, John Levi Martin, **The Explanation of Social Action**, New York, Oxford University Press, 2011, pp.8-16.

([300]) جيمس دورتي، روبرت بالتسجراف، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، **مرجع سابق**، ص ص104-108.

المصـــالح القومية أن تحقيق ذلك لا يتم إلا بمضـــاعفة الدولة لمواردها من القوة، ويقول "هانز مورجنثو" "Hans Morgenthau" في هذا السياق أن المصلحة تصبح مرادفاً وقريناً للقوة[301].

ويضـيف أصـحاب المذهب أيضـاً أن القوة لا تقتصـر على الأدوات العسـكرية فقط وإنما هناك أشكال أخرى من القدرة على التأثير السياسي الدولي مثل القدرة على التأثير بقوة الضغط الاقتصادي أو بوسائل الحرب النفسية والدعائية، أو بأسلوب التفاوض الدبلوماسي...، لذلك فإن مضاعفة الدولة لقوتها مهمة للوصـــول لأهدافها التي ترمي إليها في المجتمع الدولي. إذا الصـــراع على القوة هو الأداة الواقعية والمعقولة لتفسير السلوك الدولي، وكل السياسات الخارجية للدول مهما تغيرت أجهزتها القيادية الحاكمة وتغيرت معتقداتها المذهبية فإن صراعها على القوة مستمر وباق[302].

كما أوضح "كينيث تومبسون" "Kenneth Thompson" عن القوة بأن الصراع على القوة باعتباره الركيزة التي تســتند عليها المصــلحة القومية، حقيقة ثابتة تتجاوز المعتقدات الفردية والمذهبيات والأحزاب السياسية وأشخاص الحكام في الدول الرأسمالية والشيوعية على السواء[303].

ومن حيث نظرية التكامل الإقليمي[304]، والتي تدرس شـروط العملية التكاملية والمتطلبات اللازمة لنجاحها، حيث تتناول عدة عوامل مثل وجود العدو الخارجي المشـــترك الذي يوجد البيئة الموضـــوعية للتكامل، ووجود الدولة القائد أو الدولة النموذج التي تتصـدى لقيادة العملية التكاملية، والإحسـاس بالتوزيع العادل للمكاسـب وللأعباء، ووجود الثقافة السـياسـية المشـتركة، ووجود المؤسـسـات والمنظمات الإقليمية الحكومية وغير الحكومية القادرة على تنشـيط التبادلات والتفاعلات، ووجود نخب سـياسـية حاكمة ذات أهداف وسياسات متقاربة.

وعليه، فنظرية التكامل الإقليمي تجســـدها النظرية الوظيفية الجديدة التي تنظر في كيفية تحقق العملية التكاملية في إقليم ما، والتي ترى أنه بعد الشروع في التكامل القطاعي فإنه سينتشر إلى مجالات متشـابهة من العمل، ولاسـيما في مجالات القضـايا التي توجد فيها مسـتويات عالية من الترابط الفعلي أو المحتمل حيث يكون من الصـــعب مقاومة التكامل. فكثير من الباحثين رأي أن التكامل الاقتصـــادي هو أفضـــل المجالات التي تمكن البدء بها لتحقيق التكامل الإقليمي الشـــامل، وذلك بســـبب ما تثيره عملية التكامل من مشاكل أساسية مع قضية السيادة للدول المشاركة فيها، ويؤكد هؤلاء على ضرورة أخذ عامل الزمن والتدرج، بمعنى أن التكامل هو عملية ديناميكية متعددة المراحل[305].

([301]) Hans J. Morgenthau, **Politics Among Nations: The Struggle for Power and Peace**, New York, Alfred A. Knopf, 1973.

([302]) James N. Rosenau, Turbulence in World Politics: A Theory of Change and Continuity, **Op. Cit.**, pp.46-51.

([303]) Kennetn Thompson, Roy Macridis, **Foreign Policy in World Politics**, London, Prentice Hall, 1962, pp.4-5.

([304]) د.محمد السعيد إدريس، تحليل النظم الإقليمية: دراسة في أصول العلاقات الدولية الإقليمية، **مرجع سابق**، ص ص40-43.

([305]) د.محمد السعيد إدريس، **المرجع السابق**، ص ص57-61.

لقد أصبحت دراسة التكامل الإقليمي متعلقة بتحدد الأسباب والكيفية التي تتوقف بها الدول عن أن تكون ذات سيادة بشكل مطلق، بحيث تقوم متطوعة بالتفاعل والامتزاج والاختلاط مع جيرانها، وتفقد في خلال هذه العملية عدداً من متطلبات السيادة، وتتمكن من تقنيات جديدة لحل الصراعات فيما بينها بشكل سلمي(306). كما قد يعترض التكامل الإقليمي بعض العقبات التي يمكن أن تؤدى إلى تفككه، فقد توصل الباحثين إلى بعض الأسباب – كمثال– التي أدت إلى تفكك الإمبراطورية الهنقارية النمساوية، أو الاتحاد الانجليزي الايرلندي، أو الاتحاد بين النرويج والسويد، في النقاط التالية(307):

- تعرقل الإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.
- فشل مجموعات ذات امتيازات سابقة في التكيف لمواجهة فقدان نفوذها.
- تزايد الالتزامات العسكرية.
- تزايد الفروق اللغوية والعرقية.
- مواجهة تدهور أو ركود اقتصادي مزمن.
- انغلاق نسبي للنخب السياسية، صعوبة الدخول فيها.
- زيادة المشاركة في المؤسسات من قبل جماعة كانت تتخذ موقفاً سلبياً في السابق.

لذلك تسعى الدراسة للاستفادة من هذه الأفكار والإسهامات النظرية ذات الصلة بموضوع محل الدراسة، حيث تركز الدراسة بشكل أساسي على تشكيل إطاره النظري باستخدام نظريات سالفة الذكر، بما ينعكس على المنهجية البحثية لموضوع محل الدارسة، حيث تعتمد الدراسة على منهجية تكاملية تعتمد في صلبها على المنهج التاريخي، مقاربة النخبة السياسية، المنهج الوظيفي، المدخل الواقعي في العلاقات الدولية، والمنهج الإدراكي، ونظرية التحالفات، مقاربة الثقافة السياسية، وفقاً لما ستوضحه المتغيرات التالية:

أولاً: التغير على مستوى النظام الدولي:

إن النظام الدولي في ضوء التطورات المتلاحقة من بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001، ووصولاً لبعد النصف الأول من العقد الثاني من الألفية الأولى من القرن الحادي والعشرين، يعانى حالة من الارتباك، والاضطراب، والالتباس، والسيولة، وعدم القدرة على مواجهة الأزمات الدولية. حيث أفصحت هذه الحالة عن عجز الدولة القائد فيه – وهي الولايات المتحدة الأمريكية – عن ممارسة مهام القيادة، وتحمل مسئوليتها وتكلفتها، مما جعل من الصعب للغاية تكييف هذا النظام، وعما إذا كان يمكن وصفه بنظام القطب الواحد، أو تعدد الأقطاب – وعما إذا كان من الدقيق علمياً استخدام كلمة القطبية فيظل حالة العولمة وترابط المصالح – أم أنه يجمع بين وجود قطب واحد من الناحية العسكرية، وتعدد للأقطاب،

---

(306) Ernest B. Hass, **The Study of Regional Integration**, Cambridge, Harvard University, 1971, pp.5-8.

(307) Karl W. Deutsh, **Political Community and North Atlantic Area**, Princeton, Princeton University Press, 1958, pp.71-77.

من الناحيتين الاقتصـــادية والتكنولوجية، أو ربما ما أســـماه البعض باللاقطبية، حيث يمكن تحديد أهم عناصر مستوى التغير في النظام الدولي الراهن في النقاط التالية[308]:

- انتشـار عناصـر القوة وتوزيعها بين عدد كبير من الدول، فلم تعد هناك الدولة الواحدة التي تمتلك عناصـــر القوة القومية الشـــاملة، والجديرة بتعبير الدولة أو القوة الأعظم، وارتبط بهذا الانتشـــار التفاوت في امتلاك عناصـر القوة بين الدول. فالأمر المؤكد أن الولايات المتحدة لا تزال هي القوة العسكرية الأولى على مستوى العالم، وتنتشر قواعدها وأساطيلها في أرجاء المعمورة، وذلك مقارنة بتراجع مكانتها النسـبية في حجم الإنتاج العالمي، وفق السـباق التكنولوجي. وعلى سـبيل المثال، فإن الاقتصـاد الصـيني نما في الحقبة الأخيرة بمتوسـط يماثل ضـعف متوسـط نمو الاقتصـاد الأمريكي، وأصبحت الصين هي الدولة التجارية الأولى في العالم، واحتل اقتصادها المرتبة الثانية بعد الولايات المتحدة، و مع التغير في الحسـابات الجيوسـياسـية والجيواقتصـادية فمن الأرجح أن المكانة الجيواستراتيجية للدول الكبرى سوف تتغير.
- انتشار نماذج الدول الفاشلة بما رافقها من عدم استقرار سياسي واجتماعي، واستخدام منظم للعنف ومآس إنسانية، وتنام للتنظيمات والأنشطة الإرهابية، حيث تكرر هذا المشهد على المستوى الدول الأفريقية (الصـومال، رواندا، بوروندي، ليبريا)، وعلى مستوى الشرق الأوسط في الدول (سوريا، العراق، اليمن، ليبيا)، والأوروبية (البوسنة والهرسك)، وإذا تم إدخال الأزمات الاقتصادية والمالية الطاحنة التي أطابت العالم في الحســـبان، فإن النتيجة هي أن الحالة النظام الدولي ليســـت كما ينبغي، وأن هناك خللاً عميقاً في إدارة العالم، أو بالأحرى العجز عن عدم إدارته. حيث يرتبط هذا العجز بعدم احترام الدول الكبرى، خصـــوصـــاً الولايات المتحدة ، للقواعد التي أنبنى عليها النظام الدولي الوستفالي، وأبرزها مبدأ السيادة، وعدم التدخل في الشئون الداخلية، ويدل على ذلك السـياسـة المعلنة، منذ تسـعينيات القرن العشـرين، للولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي في نشـر الديمقراطية، وتغيير النظم السلطوية، والتدخل العسكري المباشر، كما حدث في العراق 2003، وليبيا 2012، وسـوريا 2013، ومن غرائب الأمور أن هذا التوجه الغربي وجد صـداه في أفكار تنظيمات الإسلام السياسي التي رفضت الاعتراف بالدول الوطنية بحسبانها الوحدة الأساسية في النظام الدولي، وأعلت من شـــأن الملة والانتماء الديني على الانتماء الوطني أو القومي، وقام أحدها بإلغاء الحدود السياسـية بين سـوريا والعراق. ومن جانبها، انتهكت تركيا مبدأ سيادة الدولة فيما أقدمت عليه من احتلال لجزء من الأراضـــي العراقية بدون دعوة أو موافقة من حكومتها في ديسمبر 2015.
- بروز أنماط التنافس بين قوى "المحافظة" وقوى "المراجعة" في النظام الدولي. فمع تبلور العاملين السـابقين، برز موقفان: موقف المحافظة على بنية النظام الدولي ومؤسـساته، مع إمكانية إدخال

([308]) د.على الدين هلال، "تجدد الأهمية: في نقد أطروحة تراجع الشـرق الأوسـط"، **ملحق تحولات اسـتراتيجية: السـياسـة الدولية**، القاهرة، مطابع الأهرام، العدد 203، المجلد 51، يناير 2016، ص8.

تعديلات طفيفة لا تغير من جوهره، وهو الموقف الذي تقوده الولايات المتحدة، ويضم أساساً الاتحاد الأوروبي، واليابان، وموقف المراجعة الذي يدعو إلى إدخال تعديلات جوهرية على بنية النظام ومؤسساته، وذلك حتى ينسجم مع الأوضاع الاقتصادية والسياسية الجديدة في العالم، والذي تقوده روسيا الاتحادية، والصين، ودول مجموعة البريكس الأخرى. حيث أشارت خطابات الرئيس الروسي "فلاديمير بوتين"، إلى مواطن الخلل في الوضع الدولي الراهن، وخطورة انفراد الولايات المتحدة بقيادة العالم، في ضوء عدم امتلاكها لأسباب ذلك وأدواته، إضافة إلى رفضه ممارسات الهيمنة العالمية، ودعوته إلى أقامة نظام دولي جديد يقوم على قاعدة التعددية والمساواة بين الدول.

وعلى ضوء ذلك، فإن النظام الدولي يعد واحداً من المحددات الرئيسة المؤثرة في العلاقات بين القوى الكبرى والدول الصغرى، ووفقا "لكينيث والتز" "Kenneth Waltz"[309]، منظر "الواقعية الجديدة"، فحرية الحركة التي تتمتع بها الدول الصغرى تتوقف على بنية النظام الدولي، أو طبيعة العلاقات السائدة على قمته، ويمتد هذا التأثير إلى العلاقة بين القوى والأطراف السياسية داخل تلك الدول[310]، وعليه، فإن توزيع القوة داخل النظام الدولي، ومنظومة القيم وأولويات الدول الفاعلة في قيادته وتوجهاتها السياسية والاقتصادية والإنسانية، وأولويات الدول الفاعلة في قيادته وتوجهاتها السياسية نحو الدول الصغيرة، تعد من العوامل المؤثرة في إدارة السياسات الداخلية لأغلب الدول المحدودة القوة[311]، أما "روبرت جيلن" "Gilipin Robert"[312]، فيعرف النظام الدولي على أنه مجموعة من الكيانات المتنوعة التي يوحدها التفاعل المنتظم طبقاً لشكل من أشكال السيطرة[313].

وعليه، يتكون العالم من وحدات دولية تصطدم مع بعضها بعضاً، فالعالم لا تحكمه قوانين وفقاً للمدرسة الواقعية في العلاقات الدولية، أي أن النظام الدولي يتسم بالفوضوية، والمقصود، بالفوضوية

([309]) Kenneth N. Waltz,, Structural Realism after the Cold War", **International Security**, Vol. 25, No.1, Summer 2000, pp. 5–41, at: http://www.columbia.edu/itc/sipa/U6800/readings-sm/Waltz_Structural%20Realism.pdf

([310]) احمد قاسم حسين، نيروز غانم ساتيك، "التغيرات في بنية النظام الدولي وانعكاساتها على الثورات العربية"، **سياسات عربية**، الدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، العدد 3، يوليو 2013، ص69.

([311]) Chris Brown & Kirsten Ainley, **Understanding International Relations**, 4th ed, London, Licensing Agency, Safaron House, 2009, pp.40–45.

([312]) R. Gilpin, **War and Change in World Politics**, Bologna, IL Mulin, 1989, pp.35–39, And, Robert Gilpin, "The New Global Economic Order", in: "**Global Political Economy**", Chapter One, Princeton, Princeton University Press and Copyrighted, 2001, pp.3–24, at: http://press.princeton.edu/chapters/s7093.pdf

([313]) احمد قاسم حسين، نيروز غانم ساتيك، "التغيرات في بنية النظام الدولي وانعكاساتها على الثورات العربية"، **مرجع سابق**، ص69.

Anarchy غياب السلطة المركزية على المستوى الدولي لتسوية النزاعات بين الفاعلين في النظام الدولي. ولذلك تسعى الدول دائماً للحصول على المزيد من القوة، وحتى يتحقق ذلك لا تستطيع الدول استخدام سياسة مثالية في العالم[314]. وينطبق ذلك على تعاطي القوى الدولية مع الثورات العربية بشكل عام، الأزمة السورية بشكل خاص، إذ أدت المصالح الدولية في بعض الحالات دوراً سياسياً في حركتها ونتائجها، ففي عام 2014 وصف البعض[315]، منطقة الشرق الأوسط بأنها "مرجل" الصراع في العالم، وأنها تمثل مصدراً لمختلف صنوف عدم الاستقرار السياسي والأمني لدوله، فقد أصبحت المنطقة مصدراً لتصدير الإرهاب. حيث أن مؤشر الإرهاب العالمي لعام 2015 في ازدياد مطرد، وعدد ضحايا العمليات الإرهابية في ازدياد، حيث وصل في عام 2014 إلى نسبة 80%، عن عام 2013، والذي سجل نسبة 78%، حيث ترتكز جل العمليات الإرهابية في خمس دول، هي: العراق، سوريا، أفغانستان، باكستان، نيجيريا، وأن أربعاً من دول الشرق الأوسط العربية جاءت ضمن المراكز العشرة الأولى في المؤشر، وهي بالترتيب؛ العراق، الذي شغل المركز الأول في المؤشر، وسوريا التي احتلت المركز الخامس، واليمن في السابع، وليبيا في المركز التاسع.

في ضوء تفسير التغير على مستوى النظام الدولي، من حالة الفوضوية، وتفكك السلطة المركزية في الحالة السورية على سبيل المثال، وصعود تنظيم "داعش" والتنظيمات والأنشطة الإرهابية الأخرى، تداعيات كل ذلك على الأمن الدولي، وعلى اهتمام الدول الكبرى بمكافحة الإرهاب، فيما سمى بالتحالف الدولي الذي قادته الولايات المتحدة الأمريكية في عام 2014، والذي تمثل في البيان الصادر عن مجموعة العشرين التي انعقدت في تركيا في نوفمبر 2015، والذي حذر من خطر الإرهاب على الاقتصاد الدولي، ومن ظاهرة المقاتلين الأجانب، وعده أحد التحديات الأساسية التي تواجه رخاء العالم واستقراره.

لقد تعددت الأدبيات في المدرسة الواقعية في العلاقات الدولية التي حاولت تفسير سلوك القوى الفاعلة في النظام الدولي وآلية عملها، وكذلك تفسير التغير في النظام الدولي. وتأتي نظرية انتقال القوة The Power Transition التي تعود للمفكر "أبرام فيم كينث إورجانسكي" في عام 1958[316]، في هذا السياق ليقدم رؤية جديدة عن ظهور الصراعات الكبرى والحرب بين الدول القوية واحتمالات نشوبها. إن

([314]) احمد قاسم حسين، **المرجع السابق**، ص70.

([315]) Richard N. Haass, Others, **The Middle East in Transition**, Washington, D.C., A Brookings Center For Middle East Policy–United States Central Command Conference, 22 July 2015, pp. 2–20, at: http://www.brookings.edu/~/media/research/files/reports/2015/07/centcom-middle-east-proceedings-2015/centcom-proceedings-final.pdf

([316]) A. F. K. Organski & Jacek Kugler, **The Power Transition: A Retrospective and Prospective Evaluation,** Handbook OF War Studies, Ch.7, pp.171–194, at: http://www.acsu.buffalo.edu/~fczagare/PSC%20346/Kugler%20and%20Organski.pdf

نظرية "إورجانسكي" في تحول القوة هي واحدة من النظريات التي تفسر التنافس الدولي على سيادة العالم بين القوة العظمى التي تسعى لتعظيم إمكاناتها وقدراتها الاقتصادية والعسكرية والتكنولوجية للانتقال من دور أدنى في بنية النظام الدولي إلى دور أعلى يمكنها من الاستمرار في تحقيق مصالحها وتعظيمها ومن أداء دور مؤثر في السياسات العالمية[317]. وعليه، فإن القوى العظمى الأخرى تشعر بالقلق مع كل تحول، ومع كل صعود للقوى الأخرى المنافسة لها في السياق الدولي[318].

إن عملية انتقال القوة وفقاً "لإورجانسكي"، حسبما تم اختيار نظريته لدراسة مستوى التغير في النظام الدولي وانعكاساته على طبيعة العلاقات الروسية الإيرانية وأثرها في الأزمة السورية منذ اندلاعها، تحاول تفسير الاتجاهات الرئيسة للسياسة الدولية، منطلقة من أهمية التصنيع، وأثره في التقدم الاقتصادي والعسكري والتكنولوجي، والطلب على الطاقة على افتراض أنه جارٍ حالياً لدى القوى الفاعلة في النظام الدولي وفقاً لمؤشرات تجرى على ثلاث مراحل[319]، إذ تنشأ زيادة الطلب على الطاقة من داخل الدولة، بالارتباط مع عمليات التصنيع والتغييرات في عدد السكان، والكفاءة السياسية والتنمية الاقتصادية، حيث تعد الأزمة السورية مفصلاً تاريخياً مهماً من الممكن أن يؤدى إلى تغير في طبيعة النظام الإقليمي المؤثر في النظام الدولي، وتتمثل في المراحل التالية[320]:

- مرحلة القوة المحتملة (نقطة البداية).
- مرحلة النمو في القوة الانتقالية للدولة (كبيرة، سريعة، تحصل زيادة الطاقة في هذه المرحلة بالضبط).
- مرحلة النضج في طلب الطاقة.

ومن ذلك كله، يتضح أن روسيا الاتحادية – مع النزعة القومية الروسية – تفتقر إلى المرحلة الأولى من مراحل تبدل القوة في مستوى النظام الدولي، التي طرحها "إورجانسكي"، وهي التصنيع والتكنولوجيا المدنية العسكرية، كما أنها على الصعيد الجيوبوليتيكي أو الثقافي، ليست أوروبية تماماً ولا آسيوية تماماً، فهي دولة ذات هوية أوراسية متميزة[321]، لكنها لن تواجه صعوبة في المرحلة التالية، أي

([317]) احمد قاسم حسين، نيروز غانم ساتيك، "التغيرات في بنية النظام الدولي وانعكاساتها على الثورات العربية"، **مرجع سابق**، ص69.

([318]) Steve Chan, **China, The US and the Power Transition Theory**, New York, Rutledege, Abingond, 2008, pp.1-8, at: http://samples.sainsburysebooks.co.uk/9781134069835_sample_523874.pdf

([319]) A. F. K. Organski & Jacek Kugler, The Power Transition: A Retrospective and Prospective Evaluation, **Op. Cit**.

([320]) احمد قاسم حسين، نيروز غانم ساتيك، "التغيرات في بنية النظام الدولي وانعكاساتها على الثورات العربية"، **مرجع سابق**، ص69.

([321]) زبجينو بريجنسكي، **رقعة الشطرنج العظمى**، ترجمة سحر فراج، محمد عبد السلام، القاهرة، دار ميريت للنشر والتوزيع، 2003، ص ص40-42.

الطالب على الطاقة، لأنها دولة ذات مخزون هائل من الطاقة، أي أن مشـــروع "وادي الســـيلكون الروسي"[322]، هو مسألة حيوية لدور روسيا ومستقبلها في النظام الدولي.

كما أن الظاهرة الأوراسية – بوصفها عقيد فوق قومية – ليست جديدة في الأيديولوجيات الروسية، بل أصبحت أكثر ضرورة لروسيا الاتحادية كقوة عظمى في النظام الدولي، حيث تقوم الأوراسية الجديدة على تمجيد المسيحية الأرثوذكسية المستمدة من عهد روسيا القيصرية، ودور القوة العسكرية في تحقيق مكانة كبيرة للاتحاد السوفيتي السابق، الذي كان أحد قطبي النظام الدولي سابقاً، وهكذا يوجد الروس، كما يرى منظر الأوراســـية الجديدة "ألكســـندر دوجين"، في صـــورة مجموعة قومية موحدة في مجال تجمع إمبراطوري ما فوق قومي، ويحقق الواقع الإثني تراصــه في إطار الشــعب، بينما تتجســد الرســالة ما فوق الإثنية في إطار الإمبراطورية، وفي هذا الجمع فقط يتحقق الحفاظ على النواة القومية الصحية وعلى التوزع الأعظم للتأثير الجيوبوليتيكي في وقت واحد[323].

إن الإمبراطورية الأوراســـية ليســـت دولة كبيرة، وإنما هي حلف جيوبوليتيكي يتجاوز المعاملات الخاصــة بالدولة الاعتيادية إلى ما فوق الدول، أي الاتحاد الأوراســي[324]. كما حدد "ألكســندر" المحاور الجيوبوليتيكية التي ينبغي التحالف معها من أجل إقامة الاتحاد الأوراسي، حيث يرى أن إيران هي الحليف الإسلامي الاستراتيجي الأهم، لأنها المدخل الروسي إلى الدول العربية والإسلامية في الوطن العربي وآسيا الوســـطى والمياه الدافئة، وعلى إيران أن تتحالف مع الدول العربية المناوئة للتوجهات الأطلســـية، وهي العراق وليبيا، وسوريا[325]، وهو ما يفسر طبيعة العلاقات الروسية الإيرانية السورية في وجهها الثلاثي.

وبالرجوع إلى مستوى التغير في النظام الدولي، بصبغة محل الدراسة، لم يبقي لروسيا الاتحادية إلا ســـوريا كدولة معادية للهيمنة الغربية، وهي في حالة حلف مباشـــر مع إيران من دون معوقات تذكر، لذلك، تجد أن المحالات الروسية لجذب سوريا إلى التعاون أو الشراكة مع الاتحاد الجمركي أو المشروع الأوراســي قد بدأت مع انطلاق الأزمة الســورية 2011، مســتغلة حاجة نظام "بشــار الأســد" للدعم الدولي لمواجهة الضغوط والعقوبات الغربية[326].

وعليه، يفهم أن الموقف الروسي من الأزمة السورية، وانطلاقاً من المشروع الأوراسي والحاجة إلى دور الحليف الجيوبوليتيكي الإيراني، قائم على تخوف روسي مفاده النفوذ التركي في آسيا الوسطى والعمق

([322]) روسيا اليوم، "خطة إنشاء وادي السيلكون في شمال القوقاز"، **موقع روسيا اليوم الإخباري**، 25 أغسطس 2011: https://arabic.rt.com/news_all_news/analytics/68482

([323]) ألكسندر دوجين، **أسس الجيوبوليتكا: مستقبل روسيا الجيوبوليتكي**، ترجمة عماد حاتم، بيروت، دار الكتاب الجديد المتحدة، 2004، ص ص290-293.

([324]) ألكسندر دوجين، **المرجع السابق**، ص297.

([325]) **المرجع السابق**، ص ص255-258.

([326]) احمد قاسم حسين، نيروز غانم ساتيك، "التغيرات في بنية النظام الدولي وانعكاساتها على الثورات العربية"، **مرجع سابق**، ص ص80-81.

الروسي، والذي يستند على أساس مذهبية وإثنية، لذلك تجد روسيا هي الدولة الأكثر حديثاً عن ضرورة حماية الأقليات في سوريا والتخوف من وصول الإسلاميين إلى السلطة فيها، وفي جميع دول الثورات العربية، وهذا من جهة، ومن الجهة الأخرى، بوصف الأزمة السورية قضية أمن قومي بالنسبة لروسيا وإمبراطوريتها، وهذا لا يعنى أن روسيا مهتمة بشخصيات النظام السوري، وإنما الوقوف ضد تحول سوريا إلى المحور المهادن للغرب بوقوعها ضمن دائرة النفوذ التركي الذي يحاول الامتداد إلى آسيا الوسطى والعمق الروسي.

ثانياً: التغير على مستوى النظام الإقليمي:

إن واقع العلاقة بين النظم الإقليمية والنظام الدولي أكثر تعقيداً من أن تكون مجرد علاقة ذات اتجاه واحد أو خضوع كامل. فهذه النظم تمتلك – كما تقول مدرسة النظم الإقليمية – تفاعلاتها الذاتية التي تتم وفقاً لاعتبارات خاصة بها بعيداً عن تأثير القوى العظمى المهيمنة في النظام الدولي[327]. ومن ثم فإن التفاعلات الإقليمية ليست انعكاساً فقط أو مجرد رد فعل لإرادة النظام الدولي السائد أو القائد في النظام الدولي، رغم كل ما يملكه هذا النظام من قدرات هائلة على التأثير في تلك النظم[328].

فكما أن الأصل في العلاقة بين النظم الإقليمية والنظام الدولي هو التبعية فإن الأصل في وجود النظم الإقليمية هو التمايز أو الانقطاع Discontinuity ولقد صاغ البعض[329]، عوامل الارتباط والانفصال أو الانقطاع بين كل من النظامين على النحو التالي[330]:

- هناك عدداً من الفواعل – مثل القوتين العظميين – والموضوعات المحددة – مثل القومية والتنمية الاقتصادية – تلعب دورها في كل النظام الدولي، أو على أقل تقدير، في معظم النظم الإقليمية الفرعية.
- في كل نظام إقليمي فرعي هناك عدد من الفواعل المهمة والمصالح المحددة وأنماط الصراع، وتوازنات القوى المعنية التي تختلف بشكل مميز بين إقليم وآخر، خاصة في تفاعلها مع الفواعل والموضوعات التي تشمل النظام العالمي كله.
- إن النظم الإقليمية الفرعية تنفصل عن بعضها البعض في اتجاهات متعددة، ولكن درجة هذا الانفصال بين إقليم وآخر يمكن أن تعدد.

([327]) د.محمد السعيد إدريس، "مستقبل النظام العربي بين التطورات الجديدة في هيكلية النظام العالمي وتداعيات الثورات العربية"، **آفاق سياسية**، كتاب غير دوري، القاهرة، المركز العربي للبحوث والدراسات، العدد 13، يناير 2015، ص8.

([328]) Oran R. Young, "Political Discontinuities in the International System", **World Politics**, Vol.20, No.3, April 1968, pp.69-70.

([329]) **Ibid**.

([330]) د.محمد السعيد إدريس، "مستقبل النظام العربي بين التطورات الجديدة في هيكلية النظام العالمي وتداعيات الثورات العربية"، **مرجع سابق**، ص10.

- إن النظم الإقليمية الفرعية ليست منفصلة انفصالاً تاماً عن بعضها بعضاً طالما أن كلا منها يعبر عن مزيج من الملامح الكونية والمحلية الذاتية، فضـــلاً عن إمكانية وجود ارتباطات خاصة بين عدد من النظم الفرعية.
- أن المزيج أو نمط العلاقات بين العناصـر الدولية والإقليمية في كل نظام إقليمي فرعي يمكن أن يختلف من نظام لآخر.

في ضـــوء تفســير التغير على مســتوى النظام الإقليمي، انتهجت الثورات العربية حالة من عدم الاستقرار منذ عام 2011، ولا تزال تداعياتها تثير العديد من التطورات المؤثرة في المنطقة، وأهمها[331]:

- ظهور الروابط بين التنظيمات الإســـلامية المحلية والدولية، واتجاهها للعنف في عدة دول: أبرزها سوريا، اليمن، ليبيا.
- اسـتمرار نظام "بشـار الأسـد" في الحكم في سـوريا، وتصـاعد المواجهة بينه وبين المعارضـة لتتخذ شـكل الحرب الأهلية. ولم يحدث أي تقدم في اتجاه حل الأزمة السـورية، رغم جولتى المفاوضات جنيف (1)، جنيف (2).
- اتجاه إيران لتغيير صـورتها المتشـددة، مع وصـول الرئيس "حسـن روحاني" للسـلطة، حيث بدأ حكمـه بقبولـه التفاوض حول البرنـامج النووي الإيراني مع مجموعة 5+1 (الولايات المتحدة، روسيا، الصين، فرنسا، بريطانيا، ألمانيا)، وقد أبرمت إيران اتفاقاً مرحلياً لستة أشهر، وافقت بموجبه على تجميد بعض أنشطتها النووية، مقابل رفع جزئي للعقوبات الاقتصادية المفروضة عليها.
- تراجع النفوذ الأمريكي في المنطقة، مع زيادة القبول الشـــعبي في المنطقة لوجود دور لقوى دولية أخرى مثل روسيا والصين.
- لا يمكن عزل الموقف التركي من التطورات الداخلية في الدول العربية، خاصة سوريا ومصر، عن الهدف الاسـتراتيجي التركي، فموقفها يختلف من حالة لأخرى، وفقا له. بالنسـبة لسـوريا، فإن الوضـع الأمثل الذي كانت تسعى إليه تركيا هو أن يسود الاستقرار في سوريا، بمواصفات معينة، بمعنى أن يتفاوض النظام مع المعارضـة التي تنتمي للتيار السـني، بما يتيح لها مكاناً في الحكم، مما يزيد النفوذ التركي في سـوريا على حسـاب إيران. لكن تطور الأوضـــاع في سوريا سار في اتجاه مخالف، مما دفع تركيا لتأكيد مساندتها للعارضة.

كما غيرت تحركات اللاجئين عبر الحدود، بسـبب الصـراعات في منطقة الشـرق الأوسـط، من موازين القوى داخل وبين لدولها. وفي هذا السـياق يمكن تحديد عدة تأثيرات بعضـها تبلور بالفعل، والآخر لا يزال قيد الاحتمال لها على الأمن الإقليمي، ومنها[332]:

([331]) د.دلال محمود السيد، "مقومات مفقودة: معضلات "الدولة القائد" في النظام الإقليمية والدولية"، **مرجع سابق**، ص ص16-17.

([332]) مروة صـبحي منتصـر، "تشـابكات اللاجئين والصـراعات في الشـرق الأوسـط"، ، **ملحق اتجاهات نظرية في تحليل السـياسـة الدولية: السياسة الدولية**، القاهرة، مطابع الأهرام، العدد201، المجلد 50، يوليو 2015، ص17.

- تدهور العلاقات الثنائية على المستوى الإقليمي؛ حيث يؤدى وجود اللاجئين إلى تزايد التوترات الثنائية بين البلدين المرسل والمستقبل، خاصة إذا اشتركا في التركيبة الطائفية والعرقية، وظهرت انعكاسات ذلك على عمق التوترات السورية – اللبنانية، إثر تصاعد وتيرة الحوادث الحدودية بينهما. حيث أطلق الجيش السوري الحر في أبريل 2014 قذائف على بلدة القصر الشيعية، وقد جاء الهجوم رداً على قصف حزب الله مناطق القصير، والنهرية، والبرهانية، وسقرجة السورية، ووقعت حوادث مماثلة في عرسال التي ضربها النظام السوري، مبرراً ذلك بأنه يستهدف مقاتلي الجيش السوري الحر.
- وفي حالة تركيا، فقد نالت تأثيرات من تدفق اللاجئين السوريين، خاصة جراء تفجير السيارات المفخخة في المدينة الحدودية ريحانلي في مايو 2013، وهي واحد من أهم المعابر التركية للاجئين السوريين، وتثير الشكوك حول تورط المخابرات السورية وراء ذلك الحادث مخاوف الأتراك من تفاقم التوترات مع الجانب السوري. وتتعمق معضلة اللاجئين في العلاقات السورية – التركية بسبب موقف أنقرة المساند للمعارضة السورية. في المقابل، استخدم نظام "بشار الأسد" الورقة الكردية للضغط على تركيا، من خلا سحب الجيش السوري النظامي من المناطق الحدودية مع تركيا، وترك أمر حماية تلك المناطق لعناصر من حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي السوري – ميليشيا مسلحة – الذي يعد حليف حزب العمال الكردستاني.

ومنذ بداية الأزمة السورية، يبدو أن استخدم القوة من قبل النظام السوري بدا كتكتيك متعمد لخلق تدفقات اللاجئين، محاولا تصدير الصراع السوري خارج حدوده، وبالتالي رفع تكلفة تدخل القوى الخارجية في الأزمة السورية، مثل تركيا.

وبالرجوع إلى مستوى التغير في النظام الإقليمي، بصبغة محل الدراسة، يمثل التكامل الإقليمي أهمية قصوى في السياسة الدولية، بحسب السياسة التي ينتهجها الرئيس الروسي "فلاديمير بوتين"، حيث أوضح أمام البرلمان الروسي في عام 2005، في أهم النقاشات الدائرة حول مستقبل روسيا الجديد أن نيته المعلنة لتقويم تداعيات انهيار الاتحاد السوفيتي في 1991، ووصفه بالكارثة الجيوسياسية الكبرى في تاريخ البلاد، والحرص على استعادة مكانة روسيا كقوة عظمى، تقوم بالأساس على فكرة التكامل الإقليمي، في محيط ما بعد السوفيتية، في آسيا الوسطى والشرق الأوسط. كما أكد الرئيس "بوتين" في 16 مارس 2015، أي بعد مرور عام على انضمام شبة جزيرة القرم في مارس 2014 لروسيا ، أن روسيا كانت مستعدة لاستنفار قواتها النووية في حال تدخل الغرب عسكريا في أزمة القرم[333].

هذا ما يعكس استماتت روسيا على مصالح الإقليمية، حيث ما يميز سياسة الرئيس "بوتين" الخارجية هي الواقعية والبراجماتية، ونهج الدبلوماسية الاقتصادية، والتعاون الاقتصادي، والانفتاح والسعي

([333]) سامي السلامي، "الإحياء الإمبراطوري: مشروع بوتين لاستعادة قوة "قلب الأرض"، **ملحق تحولات استراتيجية: السياسة الدولية**، القاهرة، مطابع الأهرام، العدد201، المجلد 50، يوليو 2015، ص21.

للتكامل في محيطه الإمبراطوري، مع ثبات عقيدته العسكرية في طابعها الدفاعي تجاه الأخطار الخارجية المتمثلة في توسع الناتو شرقا، والسياسة الأمريكية العدوانية[334].

إن النظام الدولي يملك تأثيراً كبيراً على النظم الإقليمية، وأن هذا التأثير يختلف وفقاً لخصائص النظام العالمي، ومن ثم فإن أي تغيير في هذه الخصائص سوف يحدث تأثيرات ملحوظة ومباشرة على النظم الإقليمية، وأن كل نظام إقليمي له تفاعلاته الخاصة التي تميزه عن النظام الدولي، وعن غيره من النظم الإقليمية، ومن ثم فإن درجة تأثر النظم الإقليمية بالتغيرات التي تحدث في خصائص النظام العالمي سوف تختلف من نظام إقليمي لآخر حسب الخصائص التي يتميز بها كل نظام، كما أن علاقة التأثير بين النظام الدولي والنظم الإقليمية ليس محتما أن تكون ذات اتجاه واحد، بل إن النظم الإقليمية يمكن أن تكون لها تأثيرات على النظام الدولي في ظروف معينة وبدرجات متباينة من نظام إقليمي لآخر. أي أن العلاقة – في ظروف معينة – يمكن أن تكون علاقة تأثير متبادل بين النظام الدولي والنظام الإقليمي، وليست مجرد علاقة ذات اتجاه واحد[335].

هذه الحقائق يمكن أن تكون قاعدة للبحث في مستقبل النظم الإقليمية على ضوء المتغيرات الجديدة في النظام الدولي منذ سقوط النظام ثنائي القطبية ووصولا للثورات العربية، خصوصاً وأن تقييمات كثيرة قد ظهرت بهذا الخصوص بعضه كان مفرطاً في تفاؤله بمستقبل النظم الإقليمية لدرجة الحديث عن عصر جديد للإقليمية، وبعضها الآخر كان غرقاً في تشاؤمه، وتوقع انفراط وتفكك – أو على الأقل – انتهاء دور النظم الإقليمية في العلاقات الدولية، حيث أن مصفوفة التحالفات الإقليمية العربية، ذات المصالح المنسجمة والمتضاربة معاً، والتي تتراءى في المشهد السوري، لا تتوقف عند المنظومة الخليجية وحدها بدون تجاوزها، الأمر الذي تتشابك أطره مع الساحة العراقية، حيث وجدت القوى الإقليمية، المتوجسة من النفوذ الإيراني المتعاظم في العراق وسوريا والمنطقة، في الأزمة السورية فرصة للتأثير في موازين القوة الإقليمية، بعد الانسحاب الرسمي للقوات الأمريكية من العراق في نهاية عام 2011[336].

كما أن النظام السوري يستند إلى تحالفات إقليمية ودولية، لا تزال تراهن على بقائه، ومحاولة إنهاء الأزمة السورية، حيث استمت إيران في دعمها للنظام السوري، ومعها الجزء الأكبر من الحكومة العراقية، وكذلك قوى أساسية في لبنان، ومنها حزب الله، الذي يشارك في القتال إلى جانب القوات النظامية السورية، إضافة إلى الدعم الروسي – الصيني غير المحدود في مجلس الأمن[337]، حتى اللحظة، لخشية

([334]) سامي السلامي، **المرجع السابق**، ص24.

([335]) د.محمد السعيد إدريس، "مستقبل النظام العربي بين التطورات الجديدة في هيكلية النظام العالمي وتداعيات الثورات العربية"، **مرجع سابق**، ص10.

([336]) د.نادية سعد الدين، "الارتباك الاستراتيجي: اقترابات القوى الكبرى في منطقة الشرق الأوسط"، **ملحق تحولات استراتيجية: السياسة الدولية**، القاهرة، مطابع الأهرام، العدد203، يناير 2016، ص13.

([337]) غازي دحمان، "كيف يؤثر الصراع الدولي والإقليمي على مستقبل سورية والمنطقة"، **شؤون عربية**، القاهرة، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، العدد153، ربيع 2013، ص ص56-58.

دول الجوار من التدخل الدولي في سـوريا، بحسـبانه يفضـي لا محالة إلى زعزعة الاسـتقرار الدقيق في المنطقة، وهذا من شأنه أن يفتح المجال لصراعات على المستوى الإقليمي[338].

ثالثا: الأزمة السورية في ضوء الثورات العربية والعلاقات الروسية الإيرانية:

لا شـــك في أن الثورات العربية التي تفجرت في بعض الدول كانت وليدة تفاعلات تراكمت على مدى سنوات طويلة شهدت تفاقم الكثير من الأزمات والكثير من إخفاقات النظم الحاكمة سواء على مستوى إدارة السياسة والحكم في الداخل، وعلى الأخص أزمات تفشي سياسات الاستبداد والفساد وسيطرة الدولة البوليسية على كل مناحي الحياة، وما حدث من احتكار للثروة والسلطة، واتساع هائل للفجوة بين الأغنياء والفقراء، وضـياع الحلم الوطني وغياب الولاء والدافعية للوعي بالوطن واحتياجاته، أو على مسـتوى إدارة الحكم لعلاقاته العربية والإقليمية والدولية، لكن إلى جانب هذه الحقيقة تكمن حقيقة أخرى، مفادها أن أطرافاً إقليمية وأخرى دولية إن لم تكن طرفاً مباشـراً في تفجير بعض تلك الثورات والانتفاضـات، فإنها كانت طرفاً مباشراً في تفعيل مجرى تطور تلك الثورات سواء باتجاه الاحتواء وضبط المسار أو حتى منع التطور أو باتجاه تفعيل التطورات والوصول بها على النحو الذي آلت إليه[339].

لقد تفجرت في سـوريا الاعتراضـات الشـعبية على نظام الرئيس "بشـار الأسـد" في مدينة "درعا الجنوبية" في 15 مارس 2011، لكن سرعان ما نجح النظام السوري في تحويل الانتفاضة الشعبية التي قامت في وجهه، من ثورة سلمية إلى نزاع مسلح بين الجيش النظامي ومعارضين ومنشقين مسلحين، تحول الصراع إلى شكل من أشكال الحرب الأهلية، وشهدت المدن والبلدات السورية مذابح كبيرة ذهب ضحيتها آلاف الضـحايا. كما طال أمد الثورة السـورية إلى درجة تداخلت عوامل في تحديد سـماتها ومنحاها بعد أكثر من خمس سنوات وأكثر على اندلاعها والمآسي التي خلفتها بفعل الفظائع التي تكشف عنها وارتكبها النظام في مقابل القدرة الهائلة للشـعب السـوري على الصـمود والمواجهة في تجربة فريدة في تاريخ الثورات[340]، ولا يزال المجتمع الدولي منشـقاً، بينما يتمتع النظام السـوري بدعم قوى من قبل روسـيا الاتحادية والصين وإيران.

فسـوريا الدولة التي شـغلت موقعاً بارزاً في خريطة الثورات العربية، لكونها ذات أهمية كبيرة للغاية بالنسـبة إلى السـياسـة الخارجية للدول الكبرى، فضـلاً عن حسـاباتها الاسـتراتيجية المعقدة إقليمياً ودولياً

([338]) محمد عبد الحفيظ الشـيخ، "أبعاد التدخل الإنسـاني للأمم المتحدة في أحداث الثورات العربية (ليبيا وسـورية نموذجاً)، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، بيروت، الجمعية العربية للعلوم السياسية ومركز دراسات الوحدة العربية، العددان 43 – 44، صيف – خريف 2014، ص ص136 –137.

([339]) د.محمد السـعيد إدريس، "مسـتقبل النظام العربي بين التطورات الجديدة في هيكلية النظام العالمي وتداعيات الثورات العربية"، **مرجع سابق**، ص20.

([340]) محمد عبد الحفيظ الشيخ، "أبعاد التدخل الإنساني للأمم المتحدة في أحداث الثورات العربية (ليبيا وسورية نموذجاً)، **مرجع سابق**، ص137.

بخلاف الحسابات الغربية الصرفة في ليبيا مثلاً، فالموقف الروسي الداعم بثبات للنظام السوري، ومعارضته لأي تدخل عسكري لإسقاط نظام دمشق، دونما اعتبارات للجرائم التي يرتكبها نظام الرئيس "بشار الأسد" منع الدول الغربية من الذهاب إلى تدخل عسكري في سوريا[341].

فموقف روسيا المتشدد، والمستميت في خندق النظام السوري يأتي في إطار مخاوفها من أن سقوط النظام السوري سيفضي إلى إضعاف موقف إيران، وقدرة نظامها على البقاء، مع ما يعنيه ذلك من خروج روسيا من القارة الآسيوية بكاملها[342]، بعد أن تم تجفيف تأثيرها في ليبيا أهم جيوبها في أفريقيا[343].

فثمة رؤية روسية عسكرية في سوريا لا ترغب في فقدان مزاياها الاستراتيجية لأسباب عسكرية، واقتصادية، وتاريخية،...[344]، فسوريا تعتبر سوق أساسي للصادرات الروسية من الأسلحة، وشريك اقتصادي لا بأس به، لاسيما في المشاريع الروسية الاستثمارية، حيث للشركات الروسية عقود واسعة لإنشاء المصانع والبنى التحتية في سوريا، وإيران تسدد جزءاً من المستحقات السورية للخزينة الروسية، كذلك خشيت روسيا أن يسفر إسقاط نظام "بشار الأسد" عن بروز نظام إسلامي راديكالي لن يكون معاديا للغرب فحسب بل لروسيا أيضاً.

إن من يتأمل خريطة الشرق الأوسط، والموقع الجغرافي لسوريا فيها كقوة وسط في منطقة حساسة بين الشرق والغرب، يتذكر بسرعة عبارة "نابليون بونابرت"؛ "إن سياسة الدولة تكمن في جغرافيتها"، يتوجب أن ينطبق هذا مليا على مقاربة سياسات سوريا لمحاذية لتركيا، الدولة العضو في حلف شمال الأطلسي "حلف الناتو"، والمواجهة لإسرائيل، والجارة للأردن، وللبنان، بارومتر الإقليم، والمتاخمة للعراق، وجواره النفطي والخليجي العربي والإيراني، دولة كهذا عتيق بالتاريخ والحضارات، والجيوبوليتيك الحيوي والمتطور، وذو تنوع ديني وإثني كبير، وموطن الأكراد وغيرهم، ومهد الديانات التوحيدية منذ بداياتها، كانت على الدوام مركزاً لصراع الدول الكبرى[345]، كما أنها البوتقة التي تدور فيها أهم المتغيرات الإقليمية، بملامستها للحدود التركية، ومحاذاتها لإسرائيل، إضافة إلى حاجة منظومة التعاون الخليجي إليها، لما

([341]) ناصر زيدان، دور روسيا في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من بطرس الأكبر حتى فلاديمير بوتين، **مرجع سابق**، ص ص291-293.

([342]) ناصر زيدان، **المرجع السابق**، ص ص296-297.

([343]) محمد عبد الحفيظ الشيخ، "أبعاد التدخل الإنساني للأمم المتحدة في أحداث الثورات العربية (ليبيا وسورية نموذجاً)، **مرجع سابق**، ص137.

([344]) د.ميشيل كليو، "رهانات صعبة: حسابات موسكو تجاه الصراع في سوريا"، **السياسة الدولية**، القاهرة، مطابع الأهرام، العدد 195، المجلد 49، يناير 2014، ص ص100-101.

([345]) جمال واكيم، **صراع القوى الكبرى على سوريا: الأبعاد الجيوسياسية لأزمة 2011**، بيروت، شركة المطبوعات للنشر والتوزيع، 2013، ص ص34-41.

تشكله من مدى حيوي وضروري في مواجهتها لإيران، يصعب جعله لاعباً ثانوياً على المستوى الإقليمي والدولي[346].

استخدمت كلاً من روسيا والصين معها، حق النقض "الفيتو" في مجلس الأمن ضد قرارين يتعلقان بالأوضاع في سوريا، ويتضمنان شيئاً من التدخل لإنقاذ المدنيين السوريين، ودعوة الرئيس "بشار الأسد" إلى ترك السلطة، وذلك في 14 أكتوبر 2011، و4 فبراير 2012، حيث بدأت تتكشف جدية الصراع الدولي حول سوريا، فتكوّن شكل من أشكال الانقسام بين الدول الكبرى التي تختلف في تقييمها لما يحدث في سوريا[347]، فقد تحولت الأحداث في الأخيرة إلى صراع دولي بامتياز بين القوى الكبرى نتيجة لعدم وجود إجماع عربي على أي تدخل عسكري يقوده حلف شمال الأطلسي أو أية جهة أخرى في الشأن السوري، وقد أدى هذا التضارب في المواقف إلى فشل الجامعة العربية في القيام بدور يذكر في تدابير هذا النزاع، فإذا كانت هذه الأخيرة قد اتخذت موقفاً واضحاً من خلال تأييد قرار مجلس الأمن المتعلق بالأزمة الليبية، وطالبت بتدخل عسكري لحماية المدنيين فيها، وإذا كانت دول عربية – قطر بالتحديد – ساهمت ميدانياً في العملية العسكرية لحلف شمال الأطلسي، فإن هذه الشروط غير متوافرة في حالة الأزمة السورية، فالانقسام في رؤية التدخل لم يكن مشكلة عربية فقط، بل انعكس على رؤية القوى الثورية في سوريا نفسها، ورفض أغلبها، باستثناء المجلس الوطني السوري، أي تدخل خارجي، خاصة من طرف حلف شمال الأطلسي[348].

إن الطامة الكبرى بالنسبة لسوريا تكمن في اختصار الدولة والنظام في شخص الرئيس"الأسد"، وعدم بقاء الجيش كمؤسسة وطنية حامية للدولة والمجتمع، بيد أن إرادة دولية، وتهدئة إقليمية، والخوف من التطرف يمكن أن ينتج تسوية، ولو نسبية تمنع التفكك وتماديه، لأن الحرب السنية – الشيعية إن قامت فستدوم طويلاً، وستكون مدمرة، والأدهى من كل ذلك أن النزاع السوري الحالي نادر الطابع، إذ هو أول صراع دولي متعدد الأقطاب في القرن الحادي والعشرين، وربما لابد من معاهدة "وستفاليا" جديدة، أو اتفاق يالطا جديد، في نطاق الشرق الأوسط الواسع ما بين الولايات المتحدة الأمريكية، وروسيا الاتحادية، والاتحاد الأوروبي، وموافقة القوى الإقليمية البارزة لمنع تحول سوريا وجوارها إلى نقطة ارتكاز لنزاعات طويلة مهددة للمنطقة والعالم[349].

([346]) د.خطار أبو دياب، "الفوضي الاستراتيجية: النزاع السوري واحتمالات "التفكك" في المشرق العربي"، **ملحق تحولات استراتيجية: السياسة الدولية**، القاهرة، مطابع الأهرام، العدد 195، المجلد 49، يناير 2014، ص ص7-8.

([347]) ناصر زيدان، دور روسيا في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من بطرس الأكبر حتى فلاديمير بوتين، **مرجع سابق**، ص ص300-301.

([348]) محمد عبد الحفيظ الشيخ، "أبعاد التدخل الإنساني للأمم المتحدة في أحداث الثورات العربية (ليبيا وسورية نموذجاً)، **مرجع سابق**، ص138.

([349]) د.خطار أبو دياب، "الفوضي الاستراتيجية: النزاع السوري واحتمالات "التفكك" في المشرق العربي"، **مرجع سابق**، ص12.

وأخيراً، ربما تكون بعض القوى الإقليمية والدولية قد فوجئت باندلاع تلك الثورات، لكن ربما أيضـاً تكشف الوثائق مستقبلاً أن بعض هذه القوى كانت قريبة أكثر مما هو متصور ليس فقط في عملية التحكم وإدارة تطور بعض الثورات، ولكن أيضـاً في تهيئة الظروف لتفجر بعضـها من خلال ما حدث من تغلغل لهذه القوى على مدى سنوات طويلة في الشئون الداخلية لبعض الدول، وهو التغلغل ولتدخل اللذان انحرفا كثيراً بالأداء الوطني لبعض النظم الحاكمة، ومكن تلك القوى من امتلاك أدوات التخريب الداخلي السياسي الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والأمني[350].

([350]) د.محمد السـعيد إدريس، "مسـتقبل النظام العربي بين التطورات الجديدة في هيكلية النظام العالمي وتداعيات الثورات العربية"، **مرجع سابق**، ص21.